المملكة العربية السعودية
وزارة المالية

صندوق التنمية الصناعية السعودي

التقرير السنوي للعام المالي
١٤٢٧/ ١٤٢٨ هـ (٢٠٠٧م)

خادم الحرمين الشريفين

الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود

صاحب السمو الملكي

الأمير سلطان بن عبد العزيز آل سعود

ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء

وزير الدفاع والطيران والمفتش العام

المحتويات

تقديم معالي وزير المالية	٥
كلمة معالي رئيس مجلس الإدارة	٧
تمهيد : اتجاهات ومؤشرات الاقتصاد العالمي والمحلي	١٠
النشاط الإقراضي للصندوق	١٨
التوزيع القطاعي للقروض	١٩
التوزيع الجغرافي للقروض	٢٤
برنامج كفالة تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة	٢٦
تمويل المشاريع المختلطة	٢٧
القوى البشرية والتدريب	٢٨
دورة تقويم المشاريع الصناعية	٣٠
الهيكل التنظيمي للصندوق	٣١
إدارة تحت المجهر: (إدارة دراسات واستشارات المشاريع)	٣٣
موضوع تحت الأضواء : (الأمن وأثره على الاقتصاد الوطني)	٣٦
بيانات النشاط الإقراضي للصندوق	٤٢

تقديم معالي وزير المالية

يطيب لي مع انتهاء العام المالي ١٤٢٧/١٤٢٨هـ (٢٠٠٧م) أن أقدم التقرير السنوي لصندوق التنمية الصناعية السعودي والذي تمكن الصندوق خلاله من تحقيق انجازات غير مسبوقة كانعكاس طبيعي للدعم الكبير الذي أولته الدولة رعاها الله لهذا الصندوق وغيره من صناديق التنمية الأخرى .

فقد سجل الصندوق رقماً قياسياً جديداً في قيمة القروض التي اعتمدها خلال هذا العام ، حيث بلغت قيمتها (٨,٥٤٤) مليون ريال وبنسبة زيادة بلغت (٣٦٪) عن اعتمادات العام المالي السابق ، وفي نفس الوقت ارتفعت قيمة المبالغ التي تم صرفها خلال العام إلى مبلغ (٤,٢٤٤) مليون ريال وهي أعلى قيمة تم صرفها خلال عام مالي واحد منذ تأسيس الصندوق في عام ١٣٩٤هـ (١٩٧٤م) وذلك بارتفاع نسبته (٤٤٪) عما كان عليه الصرف خلال العام المالي السابق ١٤٢٦/١٤٢٧هـ .

وقد بلغ صافي عدد القروض الصناعية للمشاريع المنفذة أو قيد التنفيذ التي اعتمدها الصندوق منذ إنشائه وحتى نهاية العام المالي ١٤٢٧/١٤٢٨هـ (٢٥١٢) قرضاً ، قدمت للمساهمة في إنشاء (١٦٦٧) مشروعاً صناعياً منتشرة في أنحاء المملكة ، بلغ صافي المبالغ المعتمدة لها (٥٩,٤٤٩) مليون ريال ، وبلغت جملة القروض التي تم صرفها من قبل الصندوق خلال تلك الفترة (٤٢,٤٠١) مليون ريال ، في حين بلغت جملة المبالغ المسددة للصندوق من المستفيدين من هذه القروض (٢٨,٥٤٤) مليون ريال .

كما ساهم الصندوق بدور إيجابي بارز في تنفيذ برنامج كفالة تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة وذلك بالتنسيق مع البنوك التجارية المحلية المشاركة في هذا البرنامج ، حيث قام البرنامج خلال العام المالي ١٤٢٧/١٤٢٨هـ بإصدار (٢٦٤) وثيقة كفالة بقيمة إجمالية مقدارها (١٢٧) مليون ريال وذلك مقابل تمويل مقدم من البنوك بلغت قيمته (٢٧٢) مليون ريال . وبذلك يبلغ إجمالي عدد الكفالات التي أصدرها البرنامج منذ انطلاقه قبل عامين (٣١٥) كفالة بقيمة إجمالية قدرها (١٤٩) مليون ريال وتمويلات بنكية مقابلة قدرها (٣٢١) مليون ريال لصالح (٢٤٧) منشأة .

ويجدر التنويه هنا إلى أن دور الصندوق لا يقتصر على تقديم القروض للمشاريع المستفيدة من خدماته بل يتعدى ذلك إلى تقويم جدوى هذه المشاريع والاستمرار في تقديم المشورة المالية والفنية والتسويقية والإدارية لها منذ إنشائها ودخولها مرحلة الإنتاج حتى تسديدها لكامل التزاماتها تجاه الصندوق .

وإنني بهذه المناسبة أرفع أسمى آيات الشكر والعرفان لمقام خادم الحرمين الشريفين وسمو ولي عهده الأمين على استمرار رعايتهما ودعمهما للصندوق ، والذي آتى ثماره بحمد الله على أيدي جميع منسوبي الصندوق الذين يعملون دائماً بكل جد وإخلاص وحرفية مهنية عالية تشهد لها الإنجازات الرائعة التي يحققها الصندوق عاماً بعد عام .

والله ولي التوفيق ،،

إبراهيم بن عبدالعزيز العساف

وزير المالية

أعضاء مجلس الإدارة

معالي المهندس يوسف بن إبراهيم البسّام
نائب رئيس الصندوق السعودي للتنمية والعضو المنتدب
ورئيس مجلس إدارة صندوق التنمية الصناعية السعودي

سعادة المهندس عبد الله بن محمد العبودي
مدير عام المياه بمنطقة الرياض

سعادة الدكتور خالد بن محمد السليمان
وكيل وزارة التجارة والصناعة لشؤون الصناعة

سعادة الأستاذ إبراهيم بن عبد الله النصّار
وكيل المحافظ للشؤون الإدارية والمالية المكلف
بمؤسسة النقد العربي السعودي

سعادة الدكتور أحمد بن حبيب صلاح
مستشار إقتصادي
وزارة الإقتصاد والتخطيط

كلمة معالي رئيس مجلس الإدارة

يسرني مع انتهاء العام المالي ١٤٢٧/١٤٢٨هـ (٢٠٠٧م) أن أقدم التقرير السنوي لصندوق التنمية الصناعية السعودي والذي يعكس الأداء المميز الذي تحقق خلال العام مما يساهم بإذن الله في تحقيق أهداف تنمية القطاع الصناعي المحلي التي تطمح لها الدولة وتشجيع الاستثمار فيه وجذب التقنية الصناعية وتوفير فرص العمل للمواطنين .

فقد تحققت قفزة كبيرة في حجم الإقراض خلال هذا العام مقارنة بالأعوام السابقة حيث وصلت قيمة القروض المعتمدة خلال العام المالي الحالي ١٤٢٧/١٤٢٨هـ إلى مبلغ (٨,٥٤٤) مليون ريال ، أي بزيادة (٣٦٪) عن اعتمادات العام المالي السابق . وقد قدمت هذه القروض للمساهمة في إقامة (٦٩) مشروعاً صناعياً جديداً وتوسعة (٢٧) مشروعاً صناعياً قائماً بلغ مجموع استثماراتها (٢٢,٠٤٩) مليون ريال .

كما أشير إلى تكليف الصندوق بإدارة برنامج كفالة تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة بالتعاون مع البنوك التجارية ، حيث مضى على تفعيل هذا البرنامج سنتان . وقد شهد الأداء خلال العام المالي ١٤٢٧/١٤٢٨هـ ارتفاعاً كبيراً مقارنة بالعام المالي الماضي ، حيث اعتمد البرنامج (٢٦٤) كفالة تفوق بخمسة أضعاف الكفالات التي أصدرت في العام الأول للبرنامج ، وذلك بمبلغ إجمالي قدره (١٢٧) مليون ريال مقابل اعتمادات قدمتها البنوك للمستفيدين من هذا البرنامج بمبلغ (٢٧٢) مليون ريال استفاد منها (٢١١) منشأة صغيرة ومتوسطة منتشرة في أنحاء المملكة .

وختاماً ، أتقدم بجزيل الشكر والامتنان لمقام خادم الحرمين الشريفين وسمو ولي عهده الأمين على دعمهما اللامحدود للصندوق ، كما أشكر إدارة الصندوق وجميع موظفيه على ما يبذلونه من جهود مخلصة وعطاء مميز .

والله الموفق ،،

يوسف بن إبراهيم البسام
رئيس مجلس الإدارة

تمهيد

اتجاهات ومؤشرات الاقتصاد العالمي والمحلي

تمهيد:
اتجاهات ومؤشرات الاقتصاد العالمي والمحلي

حركة وآفاق الاقتصاد العالمي ٢٠٠٧م

واصل الاقتصاد العالمي توسعه القوي في السنوات الأخيرة حتى بلغ معدل نموه (٥,٤٪) في عام ٢٠٠٦م ، إلا أن الاضطرابات في الأسواق المالية أدت إلى احتمال تراجعه إلى (٥,٢٪) في عام ٢٠٠٧م ، ومن المتوقع كذلك أن يتراجع إلى (٤,٨٪) في عام ٢٠٠٨م.

ومن أهم أسباب هذا التراجع انخفاض النمو في اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية والدول المتأثرة بالاضطرابات الناجمة عن مشكلات قطاع الرهون العقارية عالي المخاطر خاصة كندا والمكسيك وبعض الاقتصادات الآسيوية. ففي الولايات المتحدة تشير التوقعات إلى تراجع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى (١,٩٪) في عام ٢٠٠٧م مقابل (٢,٩٪) في عام ٢٠٠٦م ، وذلك نتيجة اضطراب السوق المالية الناتج عن قطاع الرهن العقاري عالي المخاطر وارتفاع أسعار النفط وهبوط النشاط في سوق المساكن المحلية . كما تشير التوقعات أن ينخفض معدل النمو في منطقة اليورو إلى (٢,٥٪) في عام ٢٠٠٧م مقابل (٢,٨٪) في عام ٢٠٠٦م، وذلك بسبب تأثير السياسة المالية المتشددة على الطلب الداخلي وتداعيات ارتفاع سعر صرف اليورو أمام عدد من العملات العالمية والتأثيرات الناجمة عن مشكلات قطاع الرهون العقارية في الولايات المتحدة الأمريكية . وفي اليابان تراجع النمو إلى (٢٪) في عام ٢٠٠٧م وسيتباطأ في عام ٢٠٠٨م ليصل إلى (١,٧٪)، وذلك بسبب تراجع الاستثمارات وتباطؤ الاستهلاك . أما في بلدان الأسواق الصاعدة والدول النامية، فقد استمر النمو القوي وخاصة في الصين التي سجلت أعلى معدلات النمو وهي (١١,٥٪) في عام ٢٠٠٧م. وبالنسبة للهند وروسيا فقد استمر النمو فيهما بمعدلات بالغة القوة ، إذ بلغ معدل النمو في الهند (٩٪) وفي روسيا (٨٪). أما مجموعة دول الشرق الأوسط ، وتحت تأثير الزيادات الكبيرة التي شهدتها أسعار النفط خلال العام ، بالإضافة إلى انتعاش الطلب المحلي ، فقد شهدت نمواً مرتفعاً من (٥,٦٪) في عام ٢٠٠٦م إلى (٥,٩٪) في عام ٢٠٠٧م .

ومن جهة أخرى فقد ظل التضخم قيد السيطرة في الاقتصادات المتقدمة ، ولكنه ارتفع في العديد من البلدان النامية نتيجة ارتفاع أسعار الطاقة والمواد الغذائية فيها . ففي البلدان الصناعية يتوقع أن ينخفض معدل التضخم قليلاً ليصل إلى (٢,١٪) في عام ٢٠٠٧م و(٢٪) في

عام ٢٠٠٨م مقابل (٢,٣٪) في عام ٢٠٠٦م . أما في دول الاقتصادات الصاعدة والدول النامية ، فيتوقع أن يرتفع معدل التضخم إلى (٥,٩٪) في عام ٢٠٠٧م مقابل (٥,١٪) في عام ٢٠٠٦م .

وعلى صعيد التجارة العالمية فبعد أن شهد حجم تبادل السلع والخدمات نمواً كبيراً وصل إلى (٩,٢٪) في عام ٢٠٠٦م ، يتوقع أن ينخفض ليصبح في حدود (٦,٦٪) في عام ٢٠٠٧م . وفيما يخص أسواق السلع العالمية ، فقد ارتفعت أسعار النفط والمعادن والمواد الغذائية إلى مستويات عالية عام ٢٠٠٧م نتيجة لزيادة الطلب وقلة العرض . ومن المتوقع أن تحافظ أسعار النفط في عام ٢٠٠٨م على مستوياتها القياسية الراهنة وذلك نتيجة لاستمرار محدودية الطاقة الإنتاجية . أما أسعار المعادن والمواد الغذائية ، فمن المتوقع أن تنخفض قليلاً في المدى المتوسط نتيجة التحسن المتوقع في أحوال العرض وتراجع الطلب.

وعلى صعيد التطورات المالية ، فقد تحمّل الاستقرار المالي العالمي اختباراً مهماً منذ أبريل ٢٠٠٧م، فقد ازدادت مخاطر الائتمان والسوق وأصبحت الأسواق أكثر تقلباً، حيث تدهور الانضباط الائتماني في السنوات الأخيرة، ولاسيما في السوق الأمريكية للقروض العقارية منخفضة الجودة وسوق القروض التمويلية ، بالإضافة إلى الأسواق الائتمانية الأخرى ذات الصلة . وأدى ذلك إلى حدوث اضطرابات في أسواق المال ونشوء مصاعب في التمويل أمام عدد من المؤسسات المالية ، مما أدى ببعض البنوك المركزية إلى ضخ السيولة في أسواق المال لتحقيق الاستقرار في هذه الأسواق . ومن المتوقع أن تكون انعكاسات هذه الفترة المضطربة ملموسة وواسعة النطاق، مما يستوجب استخلاص الدروس اللازمة سواءً بالنسبة للقطاع الخاص أو في مجال التنظيم والرقابة ، بغية تقويم النظام المالي في مواجهة التوترات المستقبلية. وعلى صعيد التطورات النقدية، قام الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي في سبتمبر ٢٠٠٧م بخفض أسعار الفائدة على الأموال الفيدرالية بواقع نصف نقطة مئوية ، وتتوقع الأسواق المالية تخفيضات إضافية في الشهور المقبلة . كما تراجعت حدة السياسة النقدية في منطقة اليورو واليابان منذ بداية الاضطرابات المالية . أما في الأسواق الصاعدة فقد لجأت بعض البنوك المركزية إلى توفير السيولة لتخفيف حدة الضغوط في أسواق النقد المتداول .

أما بالنسبة لأسواق تبادل العملات الأجنبية ، فقد واصل الدولار الأمريكي انخفاضه مقابل سعر اليورو والين الياباني واليوان الصيني بالإضافة إلى عملات بعض دول الاقتصادات الناشئة .

الوضع الاقتصادي للمملكة خلال عام ٢٠٠٧م

حقق الاقتصاد السعودي نتائج قوية خلال عام ٢٠٠٧م، بسبب استمرار قوة الطلب في أسواق النفط العالمية والتحسن في أسعار النفط، بالإضافة إلى استمرار الدولة في الحفاظ على وتيرة الإصلاحات الهيكلية والتنظيمية، وهو ماساعد على مواصلة الاقتصاد السعودي لوتيرة نموه الايجابية. وحسب البيان المصاحب لإعلان الميزانية العامة للدولة الصادر من وزارة المالية، يتوقع أن يحقق الناتج المحلي الإجمالي عام ٢٠٠٧م نمواً قدره ٧,١٪ بالأسعار الجارية ليصل إلى ١,٤١٤ بليون ريال . أما بالأسعار الثابتة فيتوقع أن يشهد الناتج المحلي الاجمالي للمملكة نمواً تبلغ نسبته ٣,٥٪. و تشير التوقعات الأولية إلى أن حجم الدين العام سينخفض في نهاية العام المالي ٢٠٠٧م إلى ٢٦٧ بليون ريال (أي ما يعادل ١٩٪ من إجمالي الناتج المحلي).

كما تشير البيانات إلى استمرار النمو القوي والمتواصل للقطاع الخاص حيث يتوقع نموه بنسبة ٧,٦٪ بالأسعار الجارية و٥,٩٪ بالأسعار الثابتة، إضافة إلى ارتفاع نسبة مساهمته في الناتج المحلي لهذا العام إلى حوالي ٤٦,١٪ بالأسعار الثابتة. وقد استمرت جميع الأنشطة الاقتصادية المكونة للقطاع الخاص في تحقيق نتائج نمو إيجابية ، إذ يقدر أن يصل النمو الحقيقي في نشاط الصناعات التحويلية غير البترولية إلى ٨,٦٪ ، وفي نشاط الاتصالات والنقل والتخزين إلى ١٠,٦٪ ، وفي نشاط الكهرباء والغاز والماء إلى ٤,٤٪ ، وفي قطاع التشييد والبناء إلى ٦,٩٪، وفي قطاع تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق إلى ٦٪، وفي نشاط خدمات المال والأعمال والتأمين والعقارات إلى ٤٪.

وقد شهد هذا العام تزايداً في الضغوط التضخمية نتيجة زيادة الانفاق الحكومي ونشاط القطاع الخاص ، حيث ارتفع الرقم القياسي لتكاليف المعيشة خلال عام ٢٠٠٧م بنسبة ٤,١٪ عما كان عليه في عام ٢٠٠٦م . في حين يتوقع أن يشهد معدل انكماش الناتج المحلي الإجمالي للقطاع غير البترولي، الذي يعتبر من أهم المؤشرات الاقتصادية لقياس التضخم على مستوى الاقتصاد ككل، إرتفاعاً نسبته ١,٦٪ للعام ٢٠٠٧م مقارنة بما كان عليه في العام السابق .

وتشير التقديرات الأولية لمؤسسة النقد العربي السعودي إلى تحقيق الحساب الجاري لميزان المدفوعات فائضاً مقداره ٣٤٤,٤ بليون ريال للعام ٢٠٠٧م مقارنة بفائض مقداره ٣٧١ بليون ريال للعام ٢٠٠٦م بانخفاض نسبته ٧,٢٪. وفي نفس السياق من المتوقع أن يحقق الميزان التجاري للعام ٢٠٠٧م فائضاً مقداره ٥٥٥,٦ بليون ريال بزيادة نسبتها ١,١٪ عن العام السابق ، وذلك بفضل إرتفاع قيمة الصادرات السلعية والخدمية للمملكة خصوصاً الصادرات السلعية غير البترولية. إذ يُتوقع أن تنمو الصادرات غير البترولية بنسبة ٢٤,٩٪ لتبلغ حوالي ١٠٦,٨ بليون ريال وهو ما يمثل ١٢,٤٪ من إجمالي الصادرات السلعية للمملكة .

أما على صعيد التطورات المالية والنقدية، وعلى ضوء مايشهده الاقتصاد المحلي والعالمي من تطورات، فقد استمرت السياسة المالية والنقدية للدولة بالمحافظة على مستوى ملائم من السيولة يلبي إحتياجات الاقتصاد الوطني. وقد سجل عرض النقود بتعريفه الشامل خلال العام المالي ٢٠٠٧م نمواً نسبته ١٩,٦٪ مقارنة بنمو نسبته ١٩,٣٪ في العام المالي السابق .

وبالنسبة للقطاع المصرفي فقد واصلت المصارف التجارية تدعيم قدراتها المالية، وارتفع رأسمالها وأحتياطياتها في العام ٢٠٠٧م بنسبة ٣٢,٦٪ لتصل إلى ١٠٦ بليون ريال، بينما ارتفع إجمالي مطلوباتها من القطاعين العام والخاص خلال الفترة نفسها بنسبة ١٩,٧٪ ، كما ارتفع حجم الودائع المصرفية لديها بنسبة ٢١,٤٪. وكان للمصارف التجارية دور حيوي في دعم القطاع الخاص وتوسيع أنشطته، حيث ارتفعت قيمة إجمالي الائتمان الممنوح من قبلها للأنشطة الاقتصادية في القطاع الخاص للعام ٢٠٠٧م بنسبة ١٩,٧٪.

وبالنظر إلى التفاصيل في القطاعات الفرعية نجد أن حجم التمويل الممنوح لقطاع النقل والاتصالات قد ارتفع بنسبة ٢٠٥,٣٪، ولقطاع التعدين والمناجم بنسبة ١١٦,٢٪، ولقطاع الخدمات بنسبة ٦٩٪، ولقطاع الكهرباء والمياه والخدمات الأخرى بنسبة ٦٣,٤٪، ولقطاع الصناعة والإنتاج بنسبة ٤٤,٦٪ ، ولقطاع الزراعة وصيد الأسماك بنسبة ٢٧٪، ولقطاع البناء والتشييد بنسبة ١٤,٧٪، ولقطاع التجارة بنسبة ١٤,٣٪ .

وفي نفس السياق استمر صندوق التنمية الصناعية السعودي في التوسع في دعم الصناعة المحلية في كافة أنشطتها وسجلت اعتمادات الصندوق للعام المالي ٢٠٠٧م أعلى قيمة لها خلال عام واحد منذ إنشاء الصندوق حيث بلغت ٨,٥٤٤ مليون ريال بزيادة قدرها ٣٦٪ عن اعتمادات العام السابق . كما شهد برنامج كفالة الذي يديره الصندوق انطلاقة كبيرة حيث ارتفع عدد وثائق الكفالة التي اعتمدها لمشاريع صغيرة ومتوسطة للعام المالي ٢٠٠٧م إلى ٢٦٤ وثيقة كفالة بقيمة ١٢٦,٥ مليون ريال مقارنة بعدد ٥١ وثيقة بقيمة ٢٢,١ مليون ريال عام ٢٠٠٦م .

من ناحية أخرى سجل المؤشر العام للسوق المالية السعودي ١١١٧٥نقطة مقارنة مع ٧٩٣٣ نقطة نهاية عام ٢٠٠٦م، مرتفعاً بنسبة ٤٠,٨٧٪. وتم إدراج ٢٣ شركة جديدة للتداول في السوق ليصل عدد الشركات المدرجة بالسوق إلى ١١١شركة بنهاية عام ٢٠٠٧م. وقد صدر قرار من مجلس الوزراء بتأسيس شركة السوق المالية السعودية (تداول) والموافقة على تعيين أعضاء مجلس إدارتها، وذلك لفصل المسؤوليات التشريعية والتنظيمية والرقابية التي تقوم بها هيئة السوق المالية عن المسؤولية التنفيذية التي تتولاها الشركة، ويعد ذلك خطوة مهمة في استكمال العناصر الأساسية للسوق المالية. كما واصلت هيئة السوق المالية إعداد وإصدار منظومة اللوائح اللازمة لتنظيم السوق وتطويرها، وخلال العام المالي الحالي أصدرت الهيئة (لائحة الاندماج والاستحواذ)، كما رخصت الهيئة لـ (٣٧) شركة جديدة لممارسة أنشطة متعددة في مجال أعمال الأوراق المالية ليصل مجموع الشركات المرخص لها حتى تاريخه إلى (٧٨) شركة .

واستكمالاً لما تم في السنوات الماضية من إجراءات وقرارات تهدف إلى تعزيز هيكل الاقتصاد الوطني فقد تم خلال هذا العام بدء سريان نظام المنافسات والمشتريات الحكومية، واعتماد تطبيق نظام المشاركة بالوقت في الوحدات العقارية السياحية. وتمت الموافقة على العديد من الأنظمة التي من شأنها تعزيز البيئة الإستثمارية ومن أهمها : نظام القضاء ونظام ديوان المظالم وآلية العمل التنفيذية لكل منهما، ونظام مكافحة جرائم المعلوماتية، ونظام مزاولة نقل النقود والمعادن الثمينة والمستندات ذات القيمة، ونظام العلامات التجارية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية. كما تمت الموافقة على اللائحة التنظيمية لمراكز التنمية الاجتماعية، واللائحة الموحَّدة لوحدات المراجعة الداخلية في الأجهزة الحكومية والمؤسسات العامة، وتنظيم مركز الدراسات والبحوث البترولية. كما تمت الموافقة على إنشاء عدد من الهيئات الحكومية وهي (الهيئة الوطنية لحماية النزاهة ومكافحة الفساد) و(هيئة تنمية الصادرات السعودية) و(الهيئة العامة للإسكان). وتَستكمل حالياً المؤسسة العامة للخطوط الحديدية إجراءات طرح مشروع الجسر البري والخط الذي يربط مكة المكرمة بالمدينة المنورة للمنافسة العامة .

وقد حظيت التطورات الإيجابية للاقتصاد السعودي في العام ٢٠٠٧م بتقدير كافة الجهات والأوساط الاقتصادية العالمية، حيث أثنى مجلس إدارة صندوق النقد الدولي على السياسة المالية العامة للمملكة وانفتاح نظامها التجاري ودورها في إستقرار السوق البترولية من خلال تنفيذها لبرنامج إستثماري لزيادة الطاقة الإنتاجية للبترول وزيادة طاقة تكريره والتوسع في مرافق معالجة الغاز، وكذلك لما قامت به من إصلاحات هيكلية في سبيل تمكين القطاع الخاص غير النفطي من تحقيق نمو قوي واسع النطاق. كما رفعت مؤسسة ستاندرد آند بورز التصنيف الإئتماني للمملكة من (+A) إلى درجة (-AA)، وأكد تقريرها أن الوضع الاقتصادي والمالي القوي للمملكة سوف يوفر مرونةً كبيرةً للدولة في إدارة الاقتصاد. وتضمن تقرير البنك الدولي عن مناخ الاستثمار لعام ٢٠٠٨م تصنيف المملكة في المرتبة (٢٣) من بين (١٧٨) دولة تم تقويم الأنظمة والقوانين التي تحكم مناخ الإستثمار فيها.

وقد أسهمت التطورات الاقتصادية الإيجابية التي شهدها الاقتصاد السعودي عام ٢٠٠٧م ، بالإضافة إلى مواصلة مسيرة الإصلاحات الاقتصادية في استمرار تحسن بيئة الاستثمار المحلية، وتعزيز المكانة الاقتصادية للمملكة كبيئة جاذبة للاستثمارات العالمية وهذا ما تؤكده التقارير الدولية، بالإضافة إلى الازدياد الملحوظ في تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في مختلف القطاعات خصوصاً في القطاعات الإنتاجية، وهو ما سيؤدي إلى تحسين وتطوير هيكل الاقتصاد المحلي وتوسيع أنشطة القطاع الخاص فيه ، مما يعزز مستوى الثقة في مستقبل الاقتصاد السعودي .

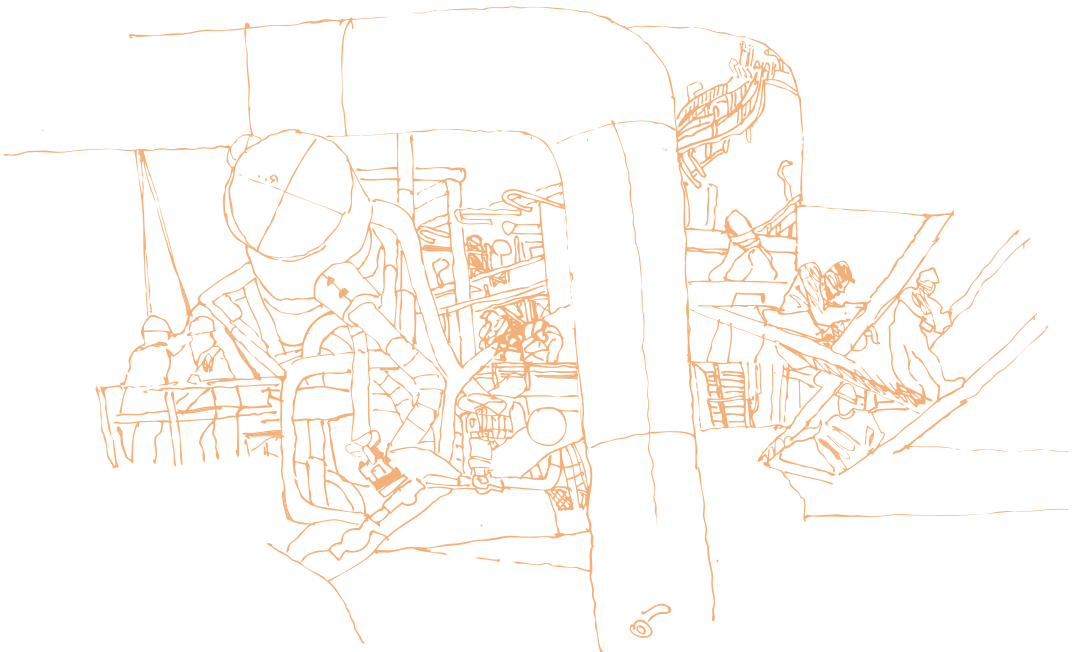

أداء القطاع الصناعي للمملكة خلال عام ٢٠٠٧م

شهد قطاع الصناعات التحويلية بالمملكة نمواً جيداً خلال العام ٢٠٠٧م ، حيث بلغ معدل النمو الحقيقي ٨,٦٪. كما تطور إسهام القطاع الصناعي في إجمالي الناتج المحلي بشكل ملحوظ مما يعكس قوة نمو هذا القطاع ، إذ بلغت المساهمة النسبية لهذا القطاع في الناتج المحلي غير النفطي حوالي ١٣,٦٪ في العام ٢٠٠٧م. وقد ساهم القطاع الصناعي بشكل كبير في زيادة صادرات المملكة من السلع غير البترولية والتي ارتفعت في العام نفسه بمعدل ٢٤,٩٪.

وبناءً على تقرير إحصاءات التجارة العالمية الصادر عن منظمة التجارة العالمية في عام ٢٠٠٧م ، والذي يقيس أداء الدول بالنظر إلى إجمالي قيمة الصادرات السلعية، فقد ارتفع ترتيب المملكة في عام ٢٠٠٦م إلى المرتبة ١٢ مقارنةً بالمرتبة ٢٠ في العام ٢٠٠٤م. وبالنسبة للصادرات الصناعية تحديداً، فوفقاً لذات التقرير، ارتفعت قيمتها من ١٣,٥ مليار دولار عام ٢٠٠٤م إلى ١٨,٣ مليار دولار بنهاية عام ٢٠٠٦م بمعدل نمو سنوي قدره ١٧,٨٪. كما احتلت المملكة المرتبة ١٤ بين كبريات الدول المصدرة للمنتجات الكيماوية، بصادرات بلغت قيمتها ١١,١ مليار دولار وبحصة من التجارة العالمية في هذه المنتجات بلغت ١٪ في عام ٢٠٠٦م مقارنة بحوالي ٠,٧٪ عام ٢٠٠٠م.

وفي سياق الصورة العامة للقطاع الصناعي حسبما أوردناه بعاليه، نلقي فيما يلي نظرة أكثر تفصيلاً لبعض مؤشرات الأداء لهذا القطاع . ونظراً لعدم توفر كامل البيانات المطلوبة لعام ٢٠٠٧م ، فقد قمنا بتحليل البيانات المتوفرة في قاعدة البيانات الصناعية للعام ٢٠٠٦م ، حيث توضح الأشكال من (١) إلى (٣) توزيع مكونات القيمة المضافة للصناعة السعودية ولقطاعاتها المختلفة والنسبة المئوية للعمالة الوطنية من إجمالي العمالة في القطاعات الصناعية الرئيسية للعام ٢٠٠٦م .

فبالنسبة لمؤشر القيمة المضافة ، يوضح الشكل (١) توزيع مكونات القيمة المضافة في القطاع الصناعي للمملكة في العام ٢٠٠٦م ، حيث يلاحظ أن الأرباح تمثل الجزء الأكبر من إجمالي مكونات القيمة المضافة (٣٨٪) ، تليها الأجور والمرتبات (٣١٪) ، ثم الاستهلاكات (٢٤٪) ، فالفوائد (٥٪)، وأخيراً الإيجارات (٢٪) . ويدل ذلك على إسهام الصناعة بالمملكة في زيادة الدخل القومي من خلال تحقيق قيمة مضافة تغطي أجور ومرتبات العاملين وتزيد عن ذلك لتساهم في توسع طاقاتها الإنتاجية .

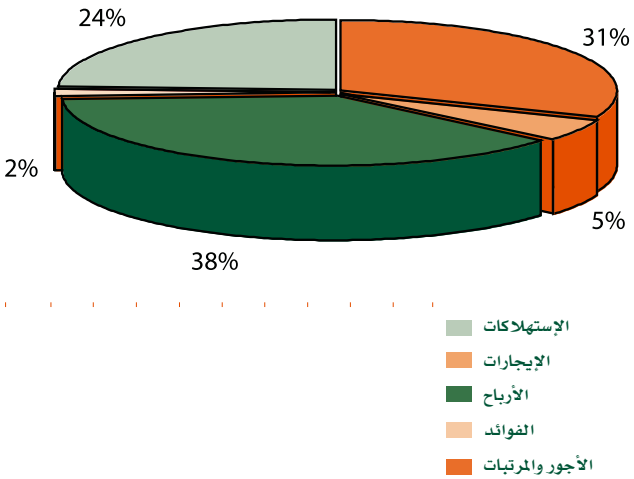

الشكل (١) توزيع مكونات القيمة المضافة للتصنيع في المملكة (٢٠٠٦م)

المصدر : قاعدة البيانات الصناعية بالصندوق ، ٢٠٠٦م .

ولإعطاء صورة أكثر تفصيلاً لتوزيع مكونات القيمة المضافة حسب القطاعات الصناعية الرئيسية ، يلاحظ من الشكل (٢) أنّ الأرباح بالإضافة إلى الأجور والمرتبات تستحوذ على أكثر من ثلاثة أرباع إجمالي القيمة المضافة في قطاع الصناعات الأخرى (٨٢,٣ ٪) وفي قطاع المنتجات المعدنية (٨١,٦٪) ، وكذلك في قطاع مواد البناء (٨٠,١ ٪) وقطاع الورق والطباعة (٧٦,٧٪) . وتنخفض هذه النسبة إلى (٦٩,٩٪) في قطاع الخشب ومنتجاته و (٦٩,١٪) في قطاع المواد الغذائية و (٦١,٨٪) في قطاع النسيج والملابس و (٥٤,٨٪) في قطاع المنتجات الكيميائية ، وذلك لطبيعة التقنية في هذه القطاعات والتي تعتمد بصورة كبيرة على الغزارة الرأسمالية مما يزيد من نصيب الاستهلاكات فيها بالمقارنة مع القطاعات الصناعية الأخرى .

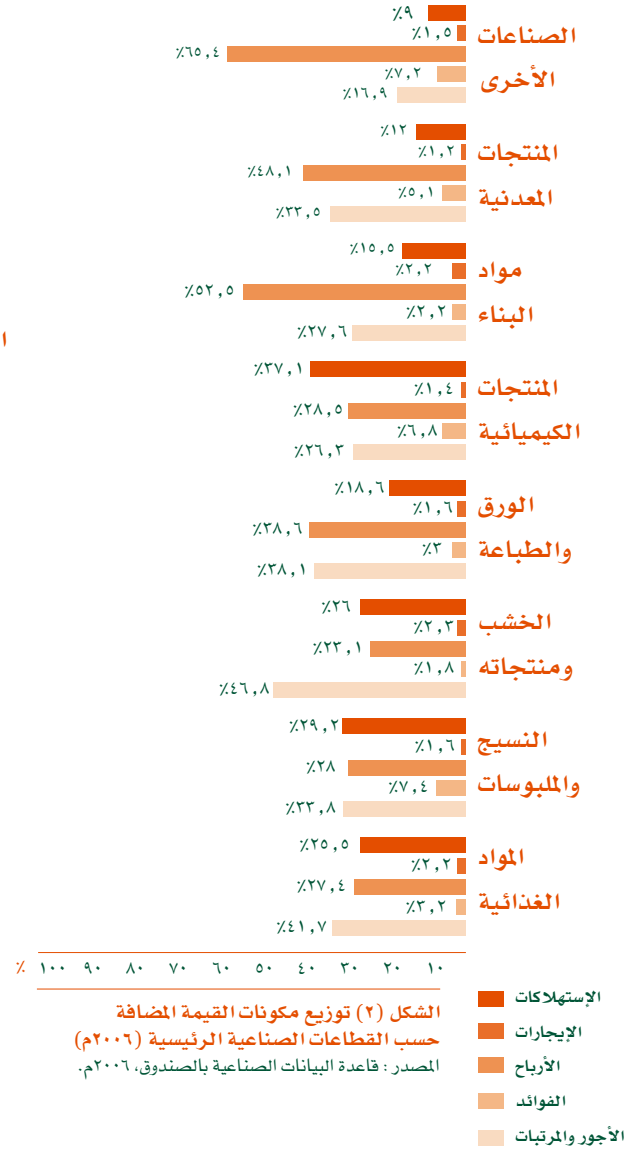

الشكل (٢) توزيع مكونات القيمة المضافة حسب القطاعات الصناعية الرئيسية (٢٠٠٦م)

المصدر : قاعدة البيانات الصناعية بالصندوق، ٢٠٠٦م.

أما بالنسبة لمؤشر نسبة العمالة الوطنية لإجمالي العمالة في الصناعة فيعتبر أيضاً من المؤشرات ذات الأهمية المتزايدة على صعيد الاقتصاد السعودي . ويظهر الشكل (٣) النسب المئوية للعمالة الوطنية من إجمالي العمالة في القطاعات الصناعية الرئيسية في العام ٢٠٠٦م ، حيث يلاحظ من معدلات عام ٢٠٠٦م أن قطاع المنتجات الكيميائية يتصدر القطاعات الصناعية الأخرى بنسبة عمالة وطنية تبلغ ٣٧٪. يليه قطاع المنتجات المعدنية بنسبة تبلغ ٢٥٪ ، فقطاع مواد البناء بنسبة (٢٤٪) ثمّ قطاعات المواد الغذائية و النسيج و الورق بنسب تبلغ ٢١٪ و ٢٠ ٪ و ١٩٪ على التوالي . وأخيراً يأتي قطاعا الخشب ومنتجاته والصناعات الأخرى بنسب عمالة وطنية تبلغ ١٧ ٪ و١٦٪ على التوالي . أما في القطاع الصناعي ككل ، فتبلغ نسبة العمالة الوطنية لإجمالي العمالة حوالي ٢٥٪ ، والتي تعتبر متواضعة ، حيث ما زالت العمالة الأجنبية تشكل الجزء الأكبر من هيكل العمالة في القطاع الصناعي .

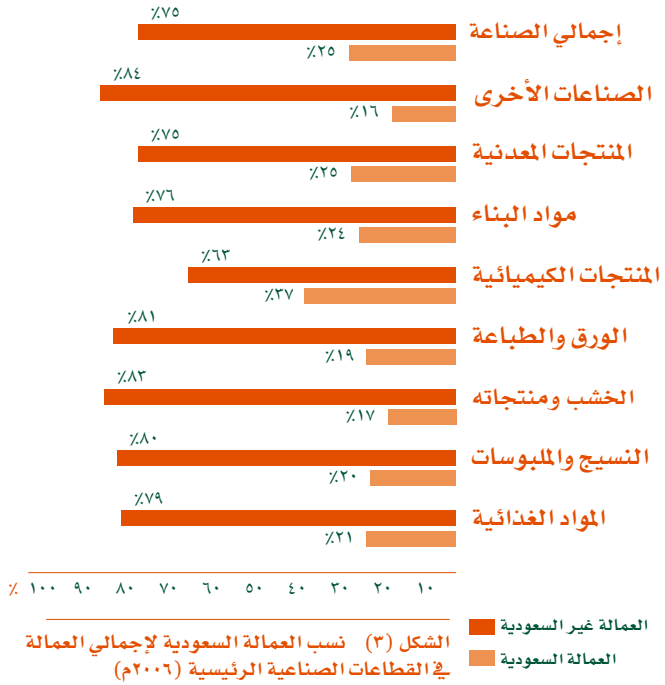

الشكل (٣) نسب العمالة السعودية لإجمالي العمالة في القطاعات الصناعية الرئيسية (٢٠٠٦م)

المصدر : قاعدة البيانات الصناعية بالصندوق، ٢٠٠٦م .

النشاط الإقراضي للصندوق

النشاط الإقراضي للصندوق

أولاً: ملخص النشاط للعام المالي ١٤٢٧/١٤٢٨هـ (٢٠٠٧م)

حقق الصندوق طفرة كبيرة في حجم القروض التي اعتمدها في العامين الماضيين وذلك بعد أن تم رفع رأسماله إلى ٢٠ بليون ريال سعودي. فقد بلغت قيمة القروض التي اعتمدها خلال عام ١٤٢٧/١٤٢٨هـ (٨,٥٤٤) مليون ريال أي ما يعادل خمسة أضعاف متوسط اعتمادات الصندوق السنوية منذ تأسيسه وحتى نهاية عام ١٤٢٥/١٤٢٦هـ وبنسبة زيادة بلغت حوالي (٣٦٪) عن اعتمادات العام السابق.

كما ارتفعت قيمة المبالغ التي تم صرفها خلال عام ١٤٢٧/١٤٢٨هـ بنسبة (٤٤٪) لتصل إلى (٤,٢٤٤) مليون ريال وهي أعلى قيمة تم صرفها خلال عام واحد منذ تأسيس الصندوق .

وبصورة إجمالية ، فقد بلغ إجمالي عدد القروض الصناعية التي اعتمدها الصندوق منذ تأسيسه وحتى نهاية عام ١٤٢٧/١٤٢٨هـ (٢٩١٣*) قرضاً بقيمة إجمالية قدرها (٦٦,٨٠٦**) مليون ريال ، قدمت للمساهمة في إنشاء (٢٠٦٨***) مشروعاً صناعياً في مختلف أنحاء المملكة.

وقد بلغت جملة القروض التي تم صرفها من هذه الاعتمادات مبلغاً قدره (٤٢,٤٠١) مليون ريال ، سُدد منها حتى نهاية عام ١٤٢٧/١٤٢٨هـ (٢٨,٥٤٤) مليون ريال ، مما يؤكد نجاح المشاريع المستفيدة من هذه القروض ، ذلك أن دور الصندوق لا يقتصر فقط على تقديم الدعم المالي لمشاريع القطاع الصناعي بالمملكة بل يتعدى ذلك إلى تقديم خدماته الاستشارية في المجالات الفنية والإدارية والتسويقية للمشاريع التي يقوم بإقراضها .

وخلال عام ١٤٢٧/١٤٢٨هـ ، اعتمد الصندوق (٩٦) قرضاً منها (٦٩) قرضاً قدمت لمشاريع جديدة و(٢٧) قرضاً منحت لعمليات توسعة قامت بها مشاريع سبق أن حصلت على قروض من الصندوق وحققت نجاحاً من خلال دعم الصندوق لها ، مما دفعها إلى توسيع نشاطها رأسياً وأفقياً وتطوير جودة منتجاتها .

كما قام برنامج كفالة تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة الذي يديره الصندوق بإصدار (٢٦٤) وثيقة كفالة خلال عام ١٤٢٧/١٤٢٨هـ بقيمة إجمالية مقدارها (١٢٧) مليون ريال مقابل تمويل من البنوك التجارية بلغت قيمته الإجمالية (٢٧٢) مليون ريال.

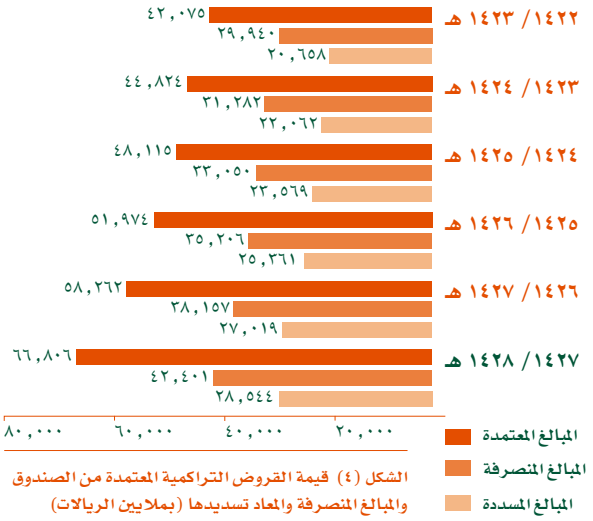

الشكل (٤) قيمة القروض التراكمية المعتمدة من الصندوق والمبالغ المنصرفة والمعاد تسديدها (بملايين الريالات)

* منها (٤٠١) قرضاً تم إلغاء الإلتزام بها.
** منها (٧,٣٥٧) مليون ريال تم إلغاء الإلتزام بها.
*** منها (٤٠١) مشروعاً تم إلغاء إلتزامات القروض المعتمدة لها.

ثانياً: التوزيع القطاعي للقروض

باستعراض القطاعات الصناعية الرئيسية حسب قيمة القروض الممنوحة لها يتضح ما يلي :

الصناعات الكيميائية :

حجم القروض :

لا زال هذا القطاع يتصدر جميع القطاعات الصناعية من حيث قيمة القروض المعتمدة له ، إذ بلغت قيمتها الإجمالية منذ تأسيس الصندوق وحتى نهاية عام ١٤٢٧/١٤٢٨هـ (٢٥,٢١٧) مليون ريال أي حوالي (٣٨٪) من إجمالي القروض التي اعتمدها الصندوق خلال تلك الفترة .

المشاريع المعتمدة خلال عام ١٤٢٧ / ١٤٢٨ هـ :

اعتمد الصندوق لهذا القطاع خلال العام المالي ١٤٢٧/١٤٢٨هـ (٣٢) قرضاً تمثل نسبة (٣٣٪) من إجمالي عدد القروض المعتمدة خلال العام وقد بلغت قيمة هذه القروض (٣,٦٧٣) مليون ريال أي ما يمثل (٤٣٪) من إجمالي قيمة القروض المعتمدة خلال العام قدمت للمساهمة في إقامة (٢٠) مشروعاً صناعياً جديداً وتوسعة (١٢) مشروعاً صناعياً قائماً وبذلك فإن هذا القطاع يأتي في المرتبة الأولى من حيث عدد وقيمة القروض الممنوحة خلال عام التقرير .

ومن بين القروض الجديدة المعتمدة لهذا القطاع قرض قيمته (٦٠٠) مليون ريال لإقامة مصنع في الدمام لإنتاج كربونات الصوديوم وكلوريد الكالسيوم ، وقرض آخر قيمته (٦٠٠) مليون ريال أيضاً لإقامة مصنع في الجبيل لإنتاج أمينات الإيثلين ، بالإضافة إلى قرض قيمته (٣٥٠) مليون ريال لإقامة مصنع في الجبيل أيضاً لإنتاج حامض الفسفوريك المصفى وصوديوم ثلاثي الفوسفات وحبيبات ثلاثي سوبر الفوسفات . كما شملت قروض التوسعة قرضاً قيمته (٦٠٠) مليون ريال لتوسعة مصنع في الجبيل يقوم بإنتاج الميثانول وكيماويات الفورمالدهايد وقرضاً آخر قيمته حوالي (٤٣٩) مليون ريال لتوسعة مصنع في الجبيل يقوم بإنتاج الغازات الصناعية بالإضافة إلى قرض قيمته (٤٣٣) مليون ريال لتوسعة مصنع في ينبع يقوم أيضاً بإنتاج الغازات الصناعية .

المشاريع التي دخلت طور الإنتاج خلال عام ١٤٢٧/١٤٢٨ هـ :

يأتي هذا القطاع في المرتبة الثالثة من حيث عدد المشاريع التي بدأت الإنتاج خلال عام ١٤٢٧/١٤٢٨هـ ، فقد بلغ عددها ستة مشاريع تتوزع على كل من الدمام والجبيل والرياض . وتقوم هذه المشاريع بإنتاج أكياس البلاستيك المنسوجة والحبال البلاستيكية وطلاء الايبوكسي ، والبلاط البلاستيكي ، والشباك البلاستيكية . وتضم هذه المشاريع أربعة مشاريع توسعة لمصانع قائمة ومشروعين جديدين .

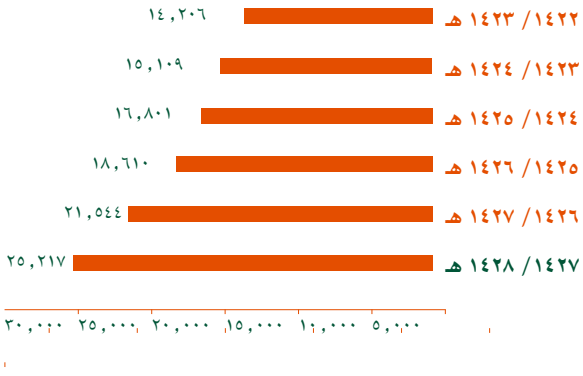

الشكل (٥) القيمة التراكمية للقروض التي إعتمدها الصندوق لقطاع الصناعات الكيميائية (بملايين الريالات)

الصناعات الهندسية :

حجم القروض :

يحتل هذا القطاع المرتبة الثانية من حيث قيمة القروض المعتمدة له منذ تأسيس الصندوق وحتى نهاية عام ١٤٢٧/١٤٢٨هـ ، إذ بلغت قيمة القروض الممنوحة له (١٣,٧٦٦) مليون ريال أي ما يمثل حوالي (٢١٪) من إجمالي قيمة القروض التي اعتمدها الصندوق .

المشاريع المعتمدة خلال عام ١٤٢٧ / ١٤٢٨ هـ :

اعتمد الصندوق لهذا القطاع (٢٤) قرضاً بلغت قيمتها (١,٧٨٤) مليون ريال أي ما يمثل حوالي (٢١٪) من إجمالي قيمة القروض الممنوحة من الصندوق خلال عام ١٤٢٧/١٤٢٨هـ ، وهو بذلك يأتي في المرتبة الثانية من حيث عدد وقيمة القروض الممنوحة خلال العام ذاته ، وقد قدمت هذه القروض للمساهمة في إقامة (٢٣) مشروعاً صناعياً جديداً وتوسعة مشروع واحد .

من بين القروض الجديدة المعتمدة في هذا القطاع خلال عام ١٤٢٧ / ١٤٢٨ هـ قرض قيمته (٦٠٠) مليون ريال لإقامة مصنع في الجبيل لإنتاج الأنابيب غير الملحومة ، وقرض آخر قيمته (٥٥٠) مليون ريال لإقامة مصنع في ينبع لإنتاج الكتل الحديدية وحديد التسليح ، بالإضافة إلى قرض قيمته (١١٥) مليون ريال لإقامة مصنع في منطقة الخمرة بجدة لإنتاج علب الألمنيوم وآخر قيمته (٧٤) مليون ريال لإقامة مصنع في جدة لإنتاج الإنشاءات الحديدية وأعمدة الكهرباء وأبراج نقل الطاقة . كما اعتمد الصندوق قرضاً بمبلغ (١٨) مليون ريال لتوسعة مصنع للكابلات الكهربائية في مدينة جدة .

المشاريع التي دخلت طور الإنتاج خلال عام ١٤٢٧ / ١٤٢٨ هـ :

يأتي هذا القطاع في المرتبة الثانية من حيث عدد المشاريع التي باشرت الإنتاج خلال عام ١٤٢٧/١٤٢٨هـ ، فقد بلغ عددها (١١) مشروعاً تتوزع على كل من الرياض وجدة والدمام والجبيل . وتقوم هذه المشاريع بإنتاج الأنابيب الحديدية ، وجلفنة الأنابيب والبراميل الحديدية ، والعلب المعدنية ، والقضبان الحديدية ، وقطع غيار المضخات ومقصورات الهاتف ووحدات التوزيع ، ومفاتيح التحويل الكهربائية ، وجلفنة الأرضيات الشبكية ، وتصنيع الكاثود المعدني لنظم منع التآكل . وتضم هذه القائمة ثمانية مشاريع جديدة بالإضافة إلى ثلاثة مشاريع توسعة لمصانع قائمة .

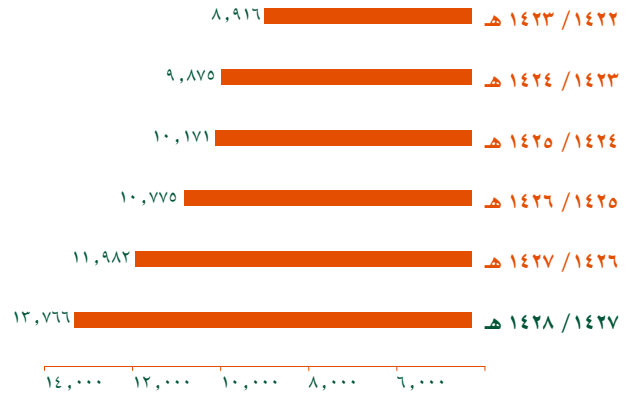

الشكل (٦) القيمة التراكمية للقروض التي إعتمدها الصندوق لقطاع الصناعات الهندسية (بملايين الريالات)

الصناعات الاستهلاكية :

حجم القروض :

احتل هذا القطاع المرتبة الثالثة من حيث قيمة القروض الممنوحة له ، إذ بلغت قيمتها حتى نهاية عام ١٤٢٧/١٤٢٨هـ (١٢,٠٦٩) مليون ريال أي ما يمثل (١٨٪) من إجمالي قيمة القروض التي اعتمدها الصندوق منذ تأسيسه وحتى نهاية الفترة المذكورة .

المشاريع المعتمدة خلال عام ١٤٢٧ / ١٤٢٨ هـ :

بلغت اعتمادات الصندوق لهذا القطاع خلال عام ١٤٢٧/١٤٢٨هـ (٢٠) قرضاً قيمتها (٨٤٩) مليون ريال أي ما يعادل حوالي (١٠٪) من قيمة القروض التي اعتمدها الصندوق خلال العام ، وهو بذلك يأتي في المرتبة الرابعة من حيث قيمة القروض المعتمدة خلال العام وفي المرتبة الثالثة من حيث عدد القروض الممنوحة . وقد قدمت القروض لهذا القطاع للمساهمة في إقامة (١٠) مشاريع صناعية جديدة وتوسعة (١٠) مشاريع صناعية قائمة .

ومن بين القروض الجديدة المعتمدة في هذا القطاع خلال عام التقرير قرض قيمته (٥٤) مليون ريال لإقامة مصنع في الرياض لتعبئة عصير الفواكه وآخر قيمته حوالي (٣٤) مليون ريال لإقامة مصنع في جدة لإنتاج المشروبات الغازية.

كما شملت قروض التوسعة قرضاً قيمته (٣٢٢) مليون ريال لتوسعة مصنع في الخرج يقوم بتصنيع منتجات الألبان وآخر قيمته (١٠٥) مليون ريال لتوسعة مصنع في جدة يقوم بإنتاج الفطائر والمعجنات والحلويات الشرقية .

المشاريع التي دخلت طور الإنتاج خلال عام ١٤٢٧ / ١٤٢٨ هـ :

يأتي هذا القطاع في المرتبة الأولى من حيث عدد المشاريع التي بدأت الإنتاج خلال عام ١٤٢٧/١٤٢٨هـ ، حيث بلغ عددها (١٨) مشروعاً تتوزع في كل من الرياض والخرج وجدة وعنيزة والدمام والهفوف وأبها . وتقوم هذه المشاريع بتصنيع منتجات متعددة تشمل لحوم الدواجن ، وعصير الفواكه ، ومنتجات الألبان ، والمرطبات ، والبسكويت والحلويات ، وتعبئة الزيتون ، والمنسوجات ، وخيوط البولي بروبيلين ، والأثاث الخشبي ، ولفات ورق المناديل . وتضم هذه القائمة تسعة مشاريع جديدة وتسعة مشاريع توسعة لمصانع قائمة .

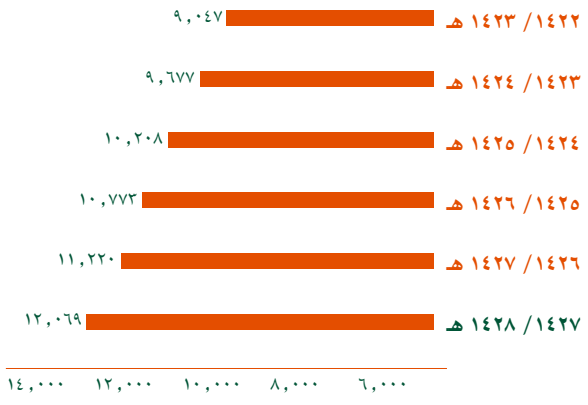

الشكل (٧) القيمة التراكمية للقروض التي إعتمدها الصندوق لقطاع الصناعات الإستهلاكية (بملايين الريالات)

صناعة الأسمنت :

حجم القروض :

بلغ إجمالي قيمة القروض التي اعتمدها الصندوق لقطاع الأسمنت منذ تأسيسه وحتى عام١٤٢٧/١٤٢٨هـ (٨,٦١٥) مليون ريال ، أي ما يمثل حوالي (١٣٪) من إجمالي قيمة القروض التي اعتمدها الصندوق ، وهو بذلك يأتي في المرتبة الرابعة من حيث حجم القروض الممنوحة .

المشاريع المعتمدة خلال عام ١٤٢٧ / ١٤٢٨ هـ :

اعتمد الصندوق خمسة قروض لهذا القطاع خلال العام قيمتها (١,٦٢١) مليون ريال ، أي ما يمثل حوالي (١٩٪) من قيمة القروض التي اعتمدها الصندوق خلال العام ، وهو بذلك يأتي في المرتبة الثالثة من حيث قيمة القروض الممنوحة خلال العام ، وقد قدم الصندوق أربعة من هذه القروض للمساهمة في إقامة مصانع جديدة للأسمنت في كل من رابغ والهفوف ومنطقة حزم الجلاميد شمال غرب مدينة عرعر ومنطقة عروق المندفن شمال شرق مدينة نجران ، أما القرض الخامس فقد اعتمد لتوسعة مصنع للأسمنت في الرياض .

المشاريع التي دخلت طور الإنتاج خلال عام ١٤٢٧ / ١٤٢٨ هـ :

دخلت أربعة مشاريع للأسمنت مرحلة الإنتاج التجاري خلال عام ١٤٢٧/١٤٢٨هـ في كل من الرياض ونجران، منها ثلاثة مشاريع جديدة ومشروع واحد لتوسعة مصنع قائم.

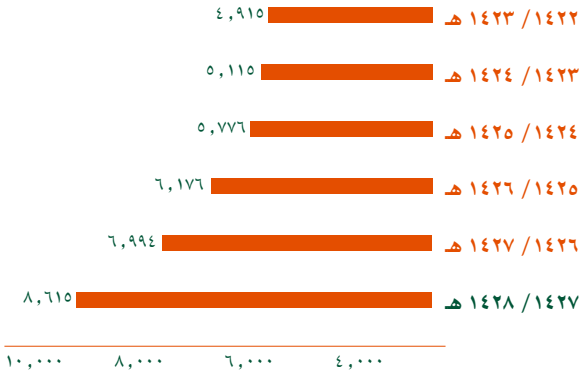

الشكل (٨) القيمة التراكمية للقروض التي إعتمدها الصندوق لقطاع صناعة الأسمنت (بملايين الريالات)

صناعة مواد البناء الأخرى :

حجم القروض :

بلغ إجمالي قيمة القروض التي اعتمدها الصندوق لقطاع مواد البناء الأخرى حتى نهاية عام ١٤٢٧/١٤٢٨هـ (٦,٥٥١) مليون ريال أي ما يمثل حوالي (١٠٪) من إجمالي قيمة القروض التي اعتمدها الصندوق للمشاريع الصناعية منذ تأسيسه ، وهو بذلك يأتي في المرتبة الخامسة من حيث حجم القروض الممنوحة .

المشاريع المعتمدة خلال عام ١٤٢٧ / ١٤٢٨ هـ :

اعتمد الصندوق خلال عام ١٤٢٧/١٤٢٨هـ (١٤) قرضاً لهذا القطاع بلغت قيمتها (٥١٠) مليون ريال أي ما يمثل (٦٪) من إجمالي القروض المعتمدة خلال العام ، وهو بذلك يأتي في المرتبة الخامسة من حيث قيمة القروض المعتمدة خلال العام . وقد قدمت هذه القروض للمساهمة في إقامة (١١) مشروعاً صناعياً جديداً وتوسعة ثلاثة مشاريع صناعية قائمة .

ومن بين القروض الجديدة المعتمدة لهذا القطاع خلال العام قرض قيمته (٥٤) مليون ريال لإقامة مصنع في ينبع لإنتاج الأجزاء الخرسانية مسبقة الصنع ، وآخر قيمته حوالي (٤٩) مليون ريال لإقامة مصنع في الدمام لإنتاج الجبس بالإضافة إلى قرض قيمته (٣٩) مليون ريال لإقامة مصنع في الخبر لإنتاج الخرسانة الجاهزة . كما شملت قروض التوسعة قرضاً قيمته (٦٦) مليون ريال لتوسعة مصنع في المزاحمية يقوم بإنتاج الطوب الأحمر وبلاط الأسقف .

المشاريع التي دخلت طور الإنتاج خلال عام ١٤٢٧ / ١٤٢٨ هـ :

يأتي هذا القطاع في المرتبة الرابعة من حيث عدد المشاريع التي بدأت الإنتاج خلال عام ١٤٢٧/١٤٢٨هـ ، فقد بلغ عددها أربعة مشاريع متوزعة على كل من الرياض وجدة والهفوف ونجران . وتقوم هذه المشاريع بإنتاج الطوب الأحمر ، والبلاط والأدوات الصحية من السيراميك ، وبودرة البوزولان ، ومنتجات الألياف الزجاجية المقواة . وتضم هذه المشاريع مشروعين جديدين ومشروعي توسعة لمصنعين قائمين .

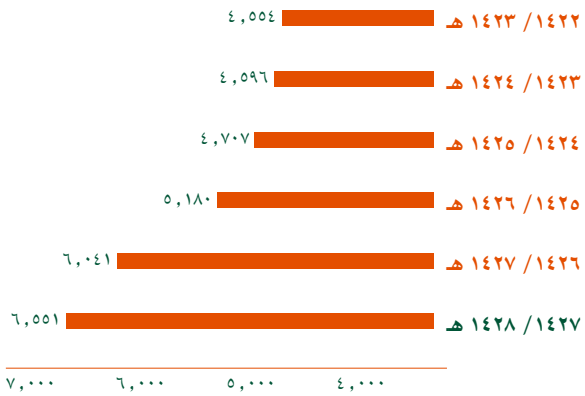

الشكل (٩) القيمة التراكمية للقروض التي إعتمدها الصندوق لقطاع صناعة مواد البناء الأخرى (بملايين الريالات)

ثالثاً: التوزيع الجغرافي للقروض

باستعراض التوزيع الجغرافي لعدد وقيمة القروض الإجمالية المعتمدة حسب مناطق المملكة المختلفة يتضح ما يلي :

منطقة الرياض

حجم القروض

بلغ إجمالي عدد القروض التي اعتمدها الصندوق للمساهمة في إقامة مشاريع صناعية في منطقة الرياض (١٠٨٠) قرضاً لتمويل (٧٦٤) مشروعاً صناعياً أي ما يمثل (٣٧٪) من إجمالي عدد القروض التي اعتمدها الصندوق منذ تأسيسه حتى نهاية عام ١٤٢٨/١٤٢٧هـ، وبذلك تأتي منطقة الرياض في المرتبة الأولى من حيث عدد القروض المعتمدة . غير أنها تأتي في المرتبة الثانية من حيث قيمة القروض المعتمدة ، إذ بلغت قيمتها (١٥,٠٧٢) مليون ريال ، أي ما يمثل حوالي (٢٣٪) من إجمالي قيمة اعتمادات الصندوق .

القروض المعتمدة خلال عام ١٤٢٧ / ١٤٢٨ هـ :

اعتمد الصندوق خلال عام ١٤٢٨/١٤٢٧هـ (٢٩) قرضاً لمشاريع تقع في منطقة الرياض أي ما يمثل (٣٠٪) من عدد القروض المعتمدة خلال العام . وقد قدمت هذه القروض لإقامة (١٩) مشروعاً صناعياً جديداً وتوسعة (١٠) مشاريع صناعية قائمة . وتأتي منطقة الرياض في المرتبة الثانية من حيث عدد وقيمة القروض المعتمدة إذ بلغت قيمتها (١,٣٢٧) مليون ريال أي ما يمثل حوالي (١٦٪) من إجمالي قيمة قروض الصندوق المعتمدة خلال عام ١٤٢٨/١٤٢٧هـ .

منطقة مكة المكرمة

حجم القروض :

بلغ إجمالي عدد القروض التي اعتمدها الصندوق للمساهمة في إقامة (٥١٨) مشروعاً صناعياً في منطقة مكة المكرمة (٧٧٠) قرضاً بقيمة (١٢,٧٤٥) مليون ريال أي ما يمثل حوالي (٢٦٪) من إجمالي عدد القروض و(١٩٪) من إجمالي قيمتها ، وبذلك تأتي منطقة مكة المكرمة في المرتبة الثالثة من حيث عدد وقيمة القروض التي اعتمدها الصندوق منذ تأسيسه وحتى نهاية عام ١٤٢٨/١٤٢٧هـ .

القروض المعتمدة خلال عام ١٤٢٧ / ١٤٢٨ هـ :

اعتمد الصندوق خلال عام ١٤٢٨/١٤٢٧هـ (١٨) قرضاً بقيمة (١,١٠٤) مليون ريال، أي ما يمثل حوالي (١٩٪) من إجمالي عدد القروض وحوالي (١٣٪) من إجمالي قيمة القروض التي اعتمدها الصندوق خلال العام ، وبذلك تأتي منطقة مكة المكرمة في المرتبة الثالثة من حيث عدد القروض والمرتبة الرابعة من حيث قيمة القروض التي اعتمدها الصندوق خلال عام ١٤٢٨/١٤٢٧هـ .

المنطقة الشرقية

حجم القروض :

بلغ إجمالي عدد القروض التي اعتمدها الصندوق لمشاريع تقع في المنطقة الشرقية (٧٨٩) قرضاً لإقامة (٥٥٨) مشروعاً بقيمة (٢٧,٤٨٤) مليون ريال ، أي ما يمثل حوالي (٢٧٪) من إجمالي عدد القروض وحوالي (٤١٪) من إجمالي قيمتها . وبذلك تأتي المنطقة الشرقية في المرتبة الأولى من حيث قيمة القروض وفي المرتبة الثانية من حيث عدد القروض التي اعتمدها الصندوق منذ تأسيسه وحتى نهاية عام ١٤٢٨/١٤٢٧هـ .

القروض المعتمدة خلال عام ١٤٢٧ / ١٤٢٨ هـ :

اعتمد الصندوق خلال عام التقرير (٣٧) قرضاً بقيمة (٣,٨٩٦) مليون ريال لمشاريع تقع في المنطقة الشرقية ، وهي بذلك تأتي في المرتبة الأولى من حيث عدد وقيمة القروض التي اعتمدها الصندوق خلال عام ١٤٢٧/١٤٢٨هـ بنسبة (٣٨٪) من عدد القروض و (٤٥٪) من قيمة القروض المعتمدة خلال العام . وتأتي هذه النسبة العالية من عدد وقيمة القروض المعتمدة للمنطقة الشرقية من أهمية مدينة الجبيل الصناعية كمنطقة جذب لمثل هذه الاستثمارات الضخمة وخاصة صناعة البتروكيماويات .

منطقة المدينة المنورة

حجم القروض :

بلغ إجمالي عدد القروض التي اعتمدها الصندوق للمساهمة في إقامة (٧٣) مشروعاً تقع في هذه المنطقة حتى نهاية عام ١٤٢٧/١٤٢٨هـ (٩٨) قرضاً بقيمة (٧,٠٦١) مليون ريال أي ما يمثل (٣٪) من عدد القروض وحوالي (١١٪) من قيمة القروض التي اعتمدها الصندوق. وبذلك تأتي منطقة المدينة المنورة في المرتبة الرابعة من حيث عدد وقيمة القروض التي اعتمدها الصندوق منذ تأسيسه وحتى نهاية عام ١٤٢٧/١٤٢٨هـ .

القروض المعتمدة خلال عام ١٤٢٧ / ١٤٢٨ هـ :

اعتمد الصندوق خلال عام ١٤٢٧/١٤٢٨هـ تسعة قروض لمشاريع في منطقة المدينة المنورة بقيمة (١,٢٦٤) مليون ريال ، أي ما يمثل حوالي (١٥٪) من إجمالي قيمة القروض التي اعتمدها الصندوق خلال العام . وبذلك تأتي منطقة المدينة المنورة في المرتبة الثالثة من حيث قيمة القروض المعتمدة خلال العام وفي المرتبة الرابعة من حيث عددها. وتأتي هذه النسبة العالية من قيمة القروض بمنطقة المدينة المنورة مقارنة بعددها من ضخامة متوسط الاستثمار في المشاريع التي تقام بمدينة ينبع الصناعية التي تتبع لمنطقة المدينة المنورة .

منطقة القصيم

حجم القروض :

بلغ إجمالي عدد القروض التي اعتمدها الصندوق للمساهمة في إقامة (٥٠) مشروعاً صناعياً في منطقة القصيم (٦١) قرضاً بقيمة (١,٢٨٧) مليون ريال أي ما يمثل حوالي (٢٪) من عدد وقيمة القروض التي اعتمدها الصندوق ، وبذلك تأتي منطقة القصيم في المرتبة الخامسة من حيث عدد وقيمة القروض التي اعتمدها الصندوق منذ تأسيسه وحتى نهاية عام ١٤٢٧/١٤٢٨هـ .

القروض المعتمدة خلال عام ١٤٢٧ / ١٤٢٨ هـ :

اعتمد الصندوق خلال عام ١٤٢٧/١٤٢٨هـ قرضاً واحداً لإقامة مصنع للأدوية في منطقة القصيم قيمته (٣٥) مليون ريال .

مناطق المملكة الأخرى

حجم القروض :

بلغ إجمالي عدد القروض التي اعتمدها الصندوق لمشاريع تقع في مناطق المملكة الأخرى حتى نهاية عام ١٤٢٧/١٤٢٨هـ (١١٥) قرضاً قيمتها (٣,١٥٧) مليون ريال ، أي ما يمثل حوالي (٤٪) من إجمالي عدد القروض وحوالي (٥٪) من إجمالي قيمة القروض التي اعتمدها الصندوق منذ إنشائه وحتى نهاية عام التقرير . وتأتي مناطق جازان ونجران وعسير والجوف والحدود الشمالية على رأس قائمة هذه المناطق من حيث قيمة القروض المعتمدة ، بينما تأتي في نهاية القائمة منطقة الباحة .

القروض المعتمدة خلال عام ١٤٢٧ / ١٤٢٨ هـ :

اعتمد الصندوق خلال عام ١٤٢٧/١٤٢٨هـ قرضين قيمتهما (٩١٨) مليون ريال لإقامة مشروعين ، أحدهما بمنطقة نجران والآخر بمنطقة الجوف والحدود الشمالية وكلا المشروعين لإنتاج الأسمنت بهاتين المنطقتين .

رابعاً: برنامج كفالة تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة

بلغ إجمالي عدد الكفالات التي أصدرها البرنامج منذ انطلاقه مع بداية العام المالي ١٤٢٦/ ١٤٢٧هـ وحتى نهاية عام ١٤٢٧/١٤٢٨هـ (٣١٥) كفالة بقيمة إجمالية قدرها (١٤٩) مليون ريال مقابل اعتمادات تمويل قدمتها البنوك بمبلغ (٣٢١) مليون ريال لصالح (٢٤٧) منشأة صغيرة ومتوسطة.

وقد شهد العام الثاني لانطلاقة برنامج كفالة تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة أداءً متميزاً ، إذ اعتمدت إدارة البرنامج خلال عام ١٤٢٧/١٤٢٨هـ إصدار (٢٦٤) كفالة ، أي أكثر من خمسة أضعاف الكفالات التي أصدرت في العام الأول للبرنامج ، بمبلغ إجمالي قدره (١٢٧) مليون ريال مقابل اعتمادات قدمتها البنوك بمبلغ (٢٧٢) مليون ريال لصالح (٢١١) منشأة صغيرة ومتوسطة . وقد ارتفع عدد الكفالات التي أصدرها البرنامج خلال عام ١٤٢٧/١٤٢٨هـ بمعدل (٤١٨٪) عن عدد الكفالات التي أصدرت عام ١٤٢٦/١٤٢٧هـ .

وقد تصدر قطاع الخدمات مجموع الكفالات التي أصدرها البرنامج بنهاية عام ١٤٢٧/١٤٢٨هـ بعدد (١١٣) كفالة بقيمة (٥٤) مليون ريال ، أي بنسبة (٣٦٪) من عدد الكفالات وأيضاً من قيمتها . يليه القطاع الصناعي بعدد (١٠٩) كفالة بقيمة (٥٣) مليون ريال ، أي (٣٥٪) من عدد الكفالات التي أصدرها البرنامج وحوالي (٣٦٪) من قيمتها . ويأتي في المرتبة الثالثة قطاع المقاولات بعدد (٦٣) كفالة بقيمة (٢٧) مليون ريال ، أي (٢٠٪) من مجموع عدد الكفالات و(١٨٪) من إجمالي قيمتها .

وتأتي المنطقة الوسطى في المقدمة من حيث عدد وقيمة الكفالات التي أصدرها البرنامج بنهاية عام ١٤٢٧/١٤٢٨هـ بعدد (١٨٠) كفالة بقيمة (٨٦) مليون ريال ، أي ما يمثل (٥٧٪) من مجموع عدد الكفالات الصادرة وحوالي (٥٨٪) من قيمتها . تليها المنطقة الغربية بعدد (٧٢) كفالة بقيمة (٣٤) مليون ريال ، ثم المنطقة الشرقية بعدد (٤٤) كفالة بقيمة (٢٠) مليون ريال .

كما يتصدر البنك الأهلي التجاري بقية البنوك التجارية من حيث عدد الكفالات التي أصدرها البرنامج بعدد (١٢٣) كفالة بقيمة (٥٩) مليون ريال ، أي ما يمثل (٣٩٪) من إجمالي عدد الكفالات و(٣٩٪) أيضاً من إجمالي قيمة الكفالات التي أصدرها البرنامج منذ انطلاقته وحتى نهاية عام التقرير . يليه بنك الرياض بعدد (٥٥) كفالة بقيمة (٢٢) مليون ريال .

والجدير بالذكر أن المشاريع المملوكة لسيدات أعمال حصلت على (٢٢) كفالة من مجموع الكفالات التي أصدرها البرنامج حتى نهاية عام ١٤٢٧/١٤٢٨هـ .

الجهة الممولة	عدد الكفالات	قيمة الكفالات (ريال سعودي)	إجمالي التمويل (ريال سعودي)
البنك الأهلي التجاري	١٢٣	٥٨,٦٢١,٢٠٠	١١٩,٧٤٠,٩٠٠
بنك الرياض	٥٥	٢٢,٢٤١,٨٠١	٤٨,٨٨٤,٦٧٠
ساب	٤٧	٢٩,٤٧٢,٥٠٠	٥٨,٩٩٠,٠٠٠
مصرف الراجحي	٤٢	١٩,٥٦٢,٥٠٠	٤٩,٨٧٨,٠٠٠
البنك العربي الوطني	٢٣	٧,٩٣٧,٥٠٠	٢٠,٣٠٠,٠٠٠
مجموعة سامبا المالية	١٢	٤,٥٩٧,٥٠٠	١٠,٢٧٠,٠٠٠
البنك السعودي الفرنسي	٩	٥,٠٩٣,٧٥٠	١٠,٨٠٠,٠٠٠
بنك الجزيرة	٤	١,١٢٥,٠٠٠	٢,٤٥٠,٠٠٠
الإجمالي	٣١٥	١٤٨,٦٥١,٧٥١	٣٢١,٣١٢,٥٧٠

جدول (١) عدد وقيمة الكفالات التي إعتمدها الصندوق حتى نهاية عام ١٤٢٧/١٤٢٨هـ حسب البنوك التجارية الممولة

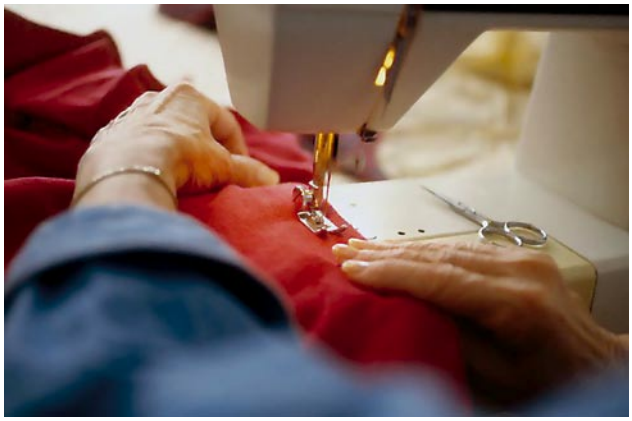

خامساً: تمويل المشاريع المختلطة

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر آلية فعالة لاستقطاب ونقل التقنية الحديثة إلى المملكة وخلق فرص عمل جديدة للمواطنين السعوديين بالإضافة إلى فتح الأسواق الخارجية للمنتجات الوطنية . ومن هذا المنطلق فقد دأب الصندوق منذ إنشائه على تشجيع قيام المشاريع الصناعية المختلطة ، وخاصة مع الشركات العالمية العريقة ، وذلك لإيمانه العميق بأن عناصر نجاح هذه المشاريع متوفرة في المملكة. ولا يشترط الصندوق وجود شركاء سعوديين في هذه المشاريع بل يقوم بتمويل المشاريع التي يمتلكها أجانب بالكامل أيضاً ويتعامل معها بنفس الطريقة التي يتعامل بها مع المشاريع التي يمتلكها أو يساهم فيها مستثمرون سعوديون .

بلغ عدد المشاريع المختلطة التي اعتمد الصندوق تمويلها منذ إنشائه وحتى نهاية العام المالي ١٤٢٧/١٤٢٨هـ (٥٧١) مشروعاً أي ما يمثل حوالي (٢٨٪) من إجمالي عدد المشاريع المعتمدة . كما بلغت قيمة القروض الممنوحة لهذه المشاريع المختلطة (٢٤,٧٧١) مليون ريال أي ما يمثل حوالي (٣٧٪)من إجمالي قيمة قروض الصندوق. وتمثل مساهمة الشريك الأجنبي في هذه المشاريع (٣١٪) من رأس مالها .

ومما يجدر ذكره أن (١٠٠) مشروعاً من هذه المشاريع تبلغ قيمة القروض المعتمدة لها (٦,٢٠١) مليون ريال قد أصبحت مملوكة بالكامل للمستثمرين السعوديين بعد شرائهم حصص الشركاء الأجانب فيها وذلك بعد أن حققت هذه المشاريع النجاح المنشود وقامت بتسديد ما عليها من قروض . ويأتي قطاع الصناعات الكيميائية في مقدمة القطاعات الصناعية من حيث قيمة القروض المعتمدة للمشاريع المختلطة وذلك لضخامة الاستثمار في مشاريع هذا القطاع ، إذ بلغت حصته منها (٥٨٪) يليه قطاع الصناعات الهندسية الذي بلغت حصته (٢٢٪) ثم قطاع الصناعات الاستهلاكية بحصة (١٣٪) .

وبالنسبة لعام التقرير ١٤٢٧/١٤٢٨هـ اعتمد الصندوق (٢٠) قرضاً لإقامة (١٣) مشروعاً صناعياً جديداً وتوسعة (٧) مشاريع قائمة ، وقد بلغت قيمة هذه القروض (٢,٦٤٠) مليون ريال أي ما يمثل (٣١٪) من اعتمادات الصندوق خلال العام . وتوزعت قروض هذه المشاريع الجديدة بواقع ستة قروض لقطاع الصناعات الهندسية، وخمسة قروض لقطاع الصناعات الكيميائية وقرضاً واحداً لكل من قطاعي مواد البناء والمنتجات الأخرى .

وقد وفرت المشاريع المختلطة المعتمدة خلال العام فرص عمل جديدة لاستيعاب (٣٩٦٨) موظفاً وعاملاً أي ما يمثل حوالي (١٨٪) من إجمالي فرص العمل التي توفرها المشاريع التي أقرضها الصندوق خلال عام ١٤٢٧/١٤٢٨هـ والتي تبلغ حوالي (٢٢٤٢٠) فرصة عمل .

سادساً: القوى البشرية والتدريب

تمكنت إدارة الصندوق من خلال برامجها المدروسة من استقطاب وتوظيف الكفاءات السعودية المؤهلة في مختلف المهن والتخصصات ذات العلاقة بطبيعة العمل بالصندوق، حيث ترتبط عمليات التوظيف ببرامج تطوير الكفاءات والتدرج الوظيفي التي تغطي مجالات التحليل المالي ، مراجعة الحسابات ، الحاسب الآلي ، الدراسات الاقتصادية والإحصائية، التسويق ، المحاسبة المستندية والعلوم المالية ، الإدارة ، الدراسات والاستشارات الفنية ، تحليل المعلومات ، الدراسات القانونية وغيرها .

وقد بلغ عدد البرامج التدريبية التي تم تنفيذها للموظفين السعوديين في الداخل والخارج خلال العام المالي ١٤٢٧/١٤٢٨هـ (٣٢٦) برنامجاً تدريبياً بما في ذلك الدورات الأساسية المتخصصة والدورات القصيرة وحلقات النقاش والمؤتمرات المهنية والدورات التدريبية الداخلية بالصندوق ، إذ تم تدريب (٢١١) موظفاً سعودياً بما يتمشى مع متطلبات حاجة العمل ومواقيت الدورات التدريبية بالداخل والخارج ، حيث حصل (٤٨) موظفاً منهم على دورات أساسية تخصصية بما في ذلك دورات اللغة الإنجليزية المكثفة في الخارج بينما حصل (٣٥) موظفاً سعودياً جامعياً على التدريب العملي المهني على رأس العمل بمختلف إدارات الصندوق .

وقد دأب الصندوق على توظيف علاقاته الطيبة مع العديد من المؤسسات المالية المشابهة داخل وخارج المملكة لصقل قدرات موظفيه المهنيين السعوديين من خلال المشاركة الفاعلة في المؤتمرات التخصصية المهنية والندوات وحلقات النقاش العملية التي تشارك فيها تلك الجهات بما يكفل تبادل المعارف المهنية والخبرات العلمية المتخصصة مما كان لها أثرها الفعال في الارتقاء بقدرات الكوادر السعودية الذي انعكس إيجاباً على أداء الصندوق العام .

ونظراً لما يتمتع به الصندوق من أنظمة إدارية ومالية متطورة فقد تمكن من تنفيذ برامجه المقررة لتوظيف السعوديين خلال العام المالي ١٤٢٧/١٤٢٨هـ ، حيث تم توظيف (٩٨) موظفاً سعودياً في إطار الميزانية المعتمدة تلبية لمتطلبات حاجة العمل بمختلف إدارات وأقسام الصندوق .

محمد بن سالم الدبيب
المدير العام المكلف

دورة تقويم المشاريع الصناعية
والهيكل التنظيمي للصندوق

دورة تقويم المشاريع الصناعية والهيكل التنظيمي للصندوق

أولاً: دورة تقويم المشاريع الصناعية

تحرص إدارة الصندوق كل الحرص على توفير خدماتها الإقراضية للمستثمرين الوطنيين والأجانب بالسرعة والفعالية اللازمتين ، لذا فإنها تعمل باستمرار على تطوير الإجراءات والأنظمة واللوائح الخاصة بالنشاط الإقراضي للصندوق تمشياً مع متطلبات وتطورات العمل الإقراضي وفق المعايير الدولية المعمول بها لدى مؤسسات التمويل المماثلة في سائر أنحاء العالم .

وتتبلور هذه الجهود جميعها في دورة المشروع المعتمدة التي تخضع من حين لآخر لتعديلات تمليها ظروف التطبيق العملي ، مع الأخذ بعين الاعتبار أحدث التطورات في مجال التنظيم الإداري .

ويوضح المخطط التوضيحي التالي دورة المشروع المعمول بها حالياً لدى الصندوق لعمليات دراسة وتقويم ومتابعة تنفيذ مشاريع الإقراض ، وعمليات صرف الالتزامات المالية للمشاريع ومتابعة تسديد مستحقات الصندوق من قبل المقترضين :

مخطط توضيحي لعملية دراسة وتقويم ومتابعة المشاريع

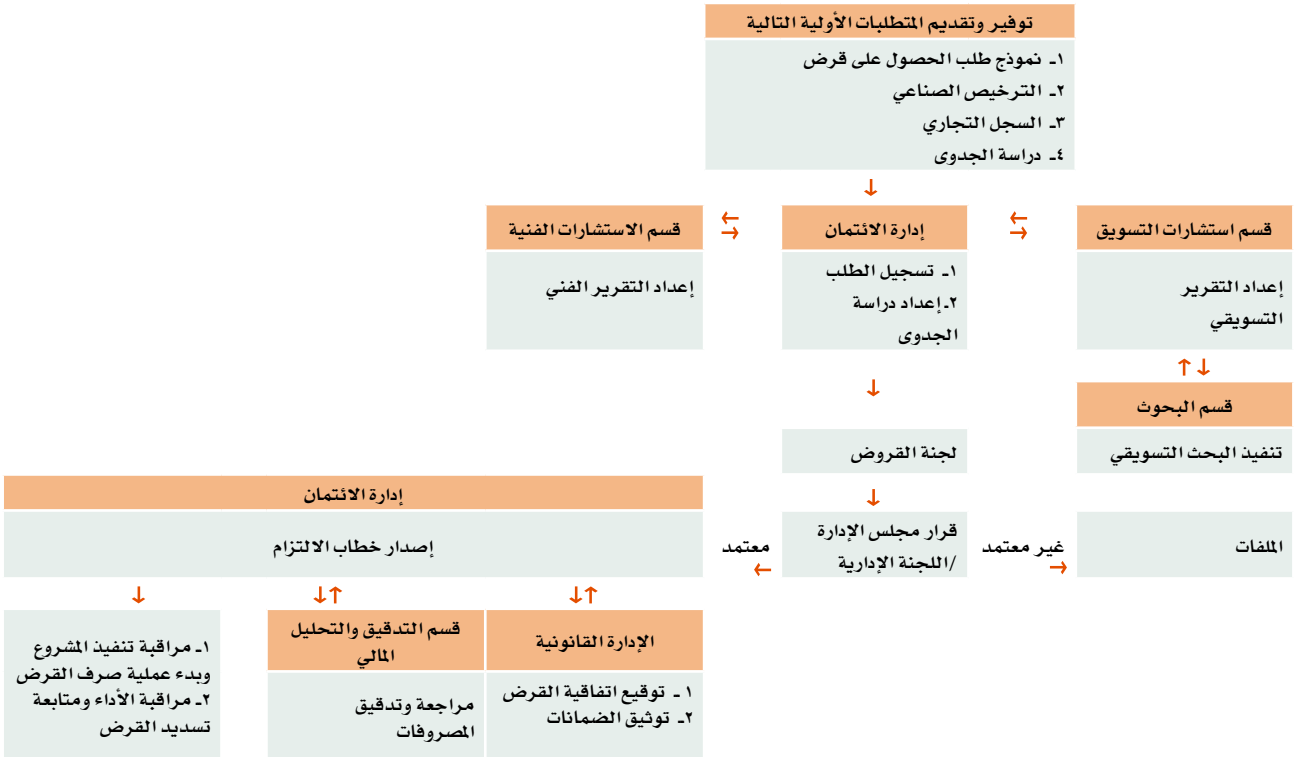

ملاحظات:

١. تتوقف فترة التقويم على مدى تجاوب مقدم الطلب وسرعة تقديمه للمعلومات المطلوبة.

٢. تخضع مشاريع التوسعة لنفس المراحل السابقة مع إختصار بعضها.

ثانياً: الهيكل التنظيمي للصندوق

يتكون الهيكل التنظيمي للصندوق من عدة إدارات متخصصة تتفاعل وطبيعة المهام الموكلة للصندوق لتحقيق الأهداف الكبيرة التي أنشيء من أجلها، كما يدير الصندوق برنامج تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة (كفالة) الذي كلف الصندوق بإدارته بهدف استحداث آلية جديدة تسهم بفعالية في تنشيط القطاع الاقتصادي بالمملكة . ويمكن استعراض هذه الإدارات على النحو التالي :

١ ـ إدارة الائتمان:

تتولى مسؤولية إدارة برامج إقراض المشاريع الصناعية من حيث التقويم والمتابعة والصرف والتحصيل وتقديم الاستشارات اللازمة للمستثمرين في مختلف المجالات . وتقوم هذه الإدارة من وقت لآخر بدراسة أداء القطاعات الصناعية المختلفة في المملكة ووضع السياسات الملائمة لدعم كل من هذه القطاعات بالتعاون مع إدارة دراسات واستشارات المشاريع .

٢ ـ إدارة دراسات واستشارات المشاريع :

تتولى مسؤولية دراسة المشاريع من النواحي الفنية والتسويقية ؛ إلى جانب إعداد الدراسات الاقتصادية والإحصائية التي تتطلبها حاجة العمل، أو كلما دعت الحاجة لذلك.

٣ ـ الإدارة والعمليات :

تعنى بالالتزامات والشؤون الداخلية للصندوق بما في ذلك عمليات صرف القروض المعتمدة واستلام دفعات التسديد من المستثمرين . وتضم الشعبة المالية ، والشعبة الإدارية .

٤ ـ إدارة القوى البشرية :

تعنى بشؤون الموظفين والتدريب وتطوير الكفاءات وإعداد وتطوير السياسات واللوائح الخاصة بالموظفين . وتضم شعبة شؤون الموظفين وشعبة التدريب وتطوير الكفاءات .

٥ ـ الإدارة القانونية :

تعنى بالقضايا والمسائل القانونية ومتابعة القروض المتعثرة وإعداد الدراسات القانونية. وتضم أربعة أقسام: قسم العقود، قسم القضايا، قسم الدراسات القانونية، قسم التحصيل والمتابعة والرهون .

٦ ـ إدارة المراقبة والاستشارات المالية :

تعنى بإعداد الميزانية التقديرية العامة للصندوق وتحليل الأداء الفعلي للإدارات خلال العام المالي، وتضم: قسم المراقبة المالية، وقسم المراجعة الداخلية، ووحدة الخدمات الاستشارية.

٧ ـ إدارة تقنية المعلومات :

تعنى بإعداد وتنفيذ ومتابعة برامج الحاسب الآلي في الصندوق حسب متطلبات المستخدم مع تقديم الاستشارات، وتضم : قسم المساندة الفنية ، وقسم تطوير التطبيقات، وقسم مساندة المستخدمين ، وقسم الاستشارات والإدارة النوعية .

برنامج كفالة تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة :

أسندت وزارة المالية إلى الصندوق إدارة برنامج كفالة تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة الذي يهدف إلى التغلب على المشاكل التمويلية التي تعاني منها المنشآت الصغيرة والمتوسطة وذلك من خلال تحجيم نسبة المخاطر الائتمانية لدى البنوك التجارية عن طريق كفالة الصندوق لما يصل إلى ٥٠٪ من قيمة القروض التي تقدمها هذه البنوك للمشاريع الصغيرة والمتوسطة.

الهيكل التنظيمي للصندوق

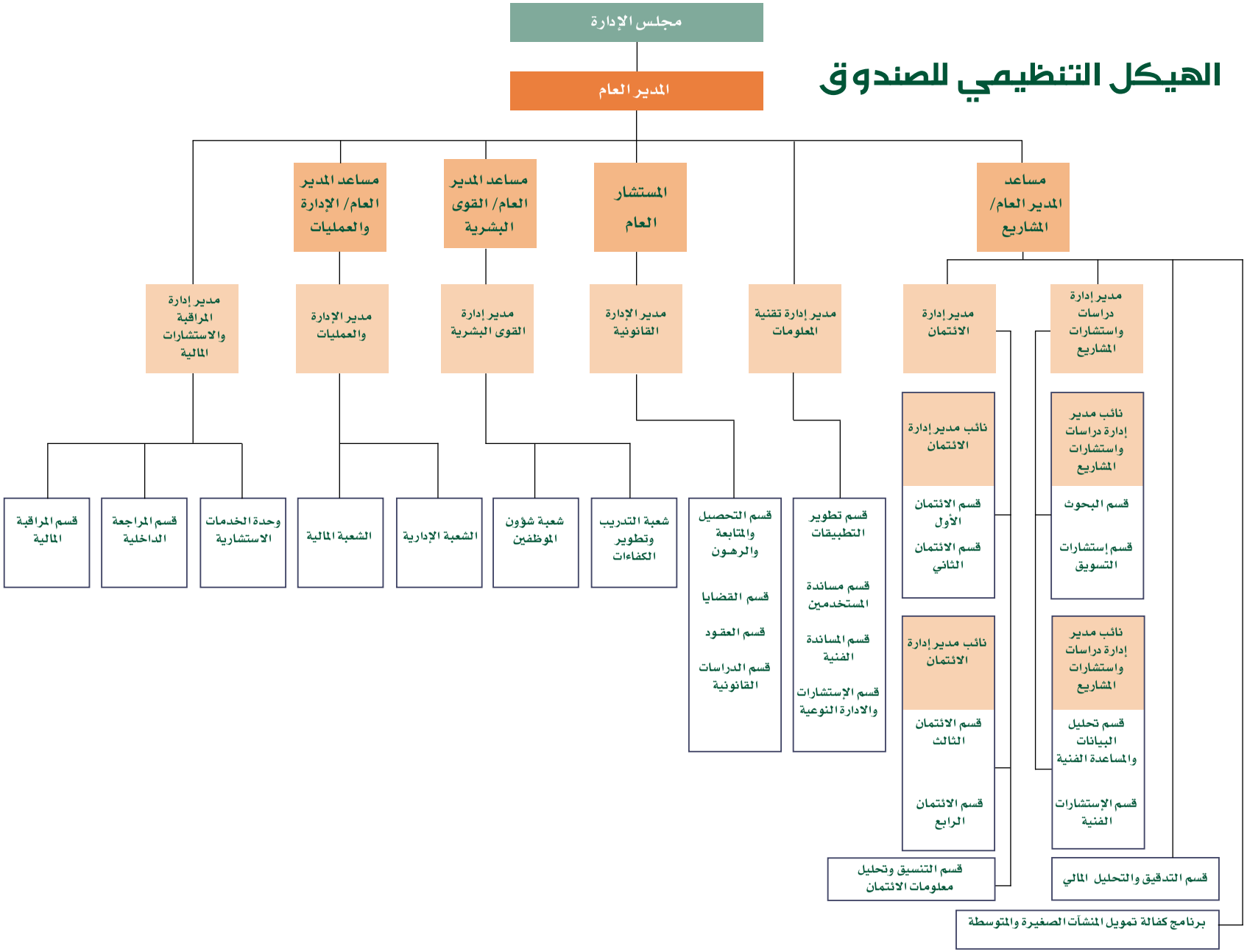

ثالثاً: إدارة تحت المجهر:

إدارة دراسات واستشارات المشاريع

تؤدي إدارة دراسات واستشارات المشاريع دوراً هاماً في الصندوق ، حيث تتركز مهامها ومسئولياتها بما يلي :

- مراجعة الجدوى الاقتصادية للمشاريع الصناعية المتقدمة للحصول على إقراض الصندوق .
- دراسة القطاعات الصناعية المختلفة والتوصية بالسياسات الإقراضية المناسبة لها بما يدعم الأداء العام للقطاع الصناعي المحلي .
- تقديم الاستشارات اللازمة في المجالات الفنية والإدارية والتسويقية للمستثمرين خلال فترة العلاقة مع الصندوق .
- إعداد الدراسات الاقتصادية والإحصائية ودراسات أبحاث التسويق المتعلقة بالقطاع الصناعي بالمملكة.

وتؤدي هذه الإدارة مهامها من خلال الأقسام المكونة لها وهي :

قسم استشارات التسويق :

يعمل هذا القسم على دراسة وتحليل المعلومات التسويقية بما يساعد الإدارة في اتخاذ قرارات الإقراض السليمة ، كما يساعد أصحاب المشاريع على وضع استراتيجيات تسويقية جيدة لمنتجاتهم وتقوية مراكزهم في الأسواق المحلية والدولية ، و من المهام الرئيسية للقسم ما يلي :

- تقويم المشاريع المقدمة للصندوق من الناحية التسويقية وتقديم التوصيات بشأن جدواها .
- عمل دراسات تسويقية لقطاعات صناعية محددة من فترة إلى أخرى بهدف التحقق من جدوى الاستمرار في تمويل الصندوق لمشاريع في تلك القطاعات من عدمه .
- عمل استشارات تسويقية للمشاريع التي تم تمويلها من قبل الصندوق وخاصة تلك التي تواجه صعوبات تسويقية وتقديم التوصيات اللازمة للتغلب عليها .
- دراسة الفرص الاستثمارية المتاحة في القطاع الصناعي بهدف التعرف على إمكانية الإفادة من قيام مصانع محلية لمنتجات لها مزايا تنافسية جيدة .
- دراسة أسواق التصدير المتاحة في المملكة ومساعدة أصحاب المشاريع في وضع استراتيجيات التصدير .
- تطوير الكفاءات السعودية في مجالات التسويق .

قسم الاستشارات الفنية :

يتولى هذا القسم مسؤولية تقويم المشاريع الصناعية من الناحية الفنية ويشمل ذلك تقدير التكاليف الرأسمالية والتشغيلية اللازمة للتصنيع وكذلك تقويم التقنيات المزمع استخدامها في الإنتاج ومدى ملاءمتها للنشاط من حيث النوعية والطاقة الإنتاجية وتقويم المخطط العام لمباني الإنتاج والتخزين وسير مراحل التصنيع وتقدير المساحة المطلوبة لذلك ومراجعة العقود الخاصة بتوريد المكائن ونقل التقنية والمساعدة الفنية ، ويقوم القسم أيضاً بإبداء الرأي والمشورة في جميع العناصر الفنية لتخفيض تكلفة الإنتاج ورفع الكفاءة الإنتاجية وتوظيف العمالة ذات الكفاءة لتنفيذ المشاريع وتشغيلها على الوجه المطلوب ، ويقوم القسم كذلك بالمتابعة الفنية لمراحل تنفيذ المشاريع والتحقق من استيفاء المستثمر للشروط الفنية وتقويم أي تغيير في نطاق وعناصر المشاريع وكذلك تقديم الآراء والمقترحات لمعالجة المصاعب التي قد تواجهها المشاريع في الجوانب الإدارية والتشغيلية .

قسم تحليل البيانات والمساعدة الفنية :

يهدف القسم إلى الاستفادة المثلى من المعلومات الصناعية والمعارف المتراكمة التي تكونت لدى أقسام الإدارة باستخدام حلول تقنية المعلومات ، بالإضافة إلى تقديم المساعدة الفنية لقسم الاستشارات الفنية في مجال تقويم المشاريع الصناعية من خلال وحدتي الأعمال المدنية والسلامة الصناعية ، وتتركز المهام الرئيسية للقسم بما يلي :

- تقويم جوانب السلامة الصناعية للمشاريع المقترحة وتقديم المشورة الفنية لحماية الأفراد والمنشآت والمواد الخام من الحريق والمخاطر الأخرى وكذلك الحماية الشاملة لبيئة المملكة .
- تقويم الأعمال المدنية للمشاريع الصناعية الجديدة والقائمة إضافة إلى تقديم المشورة المتخصصة فيما يخص تنفيذ المشاريع الصناعية وإدارتها وتقدير تكاليف المباني والأعمال المدنية أثناء وبعد التنفيذ .
- الاستفادة من تطوير تقنية المعلومات من أجل المعرفة الصناعية من خلال دراسة وتحليل مسار العمل وإجراءاته ووضع تصورات حول تقنية المعلومات من أجل رفع الكفاءات الإنتاجية إضافة إلى إصدار التقارير والدراسات .

قسم البحوث :

يؤدي هذا القسم مهامه من خلال الوحدات المكونة له وهي:

- وحدة أبحاث التسويق.
- وحدة الدراسات الاقتصادية والمكتبة.
- وحدة الدراسات الإحصائية.

وتتلخص المهام الرئيسية للقسم في تقديم الدعم لأقسام الصندوق وإداراته العليا ومدهم بالمعلومات والاستشارات الاقتصادية والإحصائية والتسويقية على النحو التالي:

- جمع وتحليل المعلومات والبيانات الاقتصادية والإحصائية وأبحاث التسويق وإصدار التقارير والدراسات الخاصة بذلك .
- إجراء المسوحات الميدانية لمعرفة الأداء العام للقطاع الصناعي المحلي وحساب مؤشراته ومقارنتها ببيانات المشاريع التي مولها الصندوق .
- تطوير قواعد المعلومات بالقسم وجمع وتحديث المعلومات اللازمة لها .
- إعداد الردود للاستفسارات الواردة للصندوق من جهات خارجية في المجالات الاقتصادية والإحصائية وغيرها مما يقع ضمن طبيعة عمل ومهام القسم .
- بناء علاقات التعاون مع المؤسسات العامة في مجالات عمل القسم المختلفة بهدف تبادل المعلومات وتحليلها خدمة لمتطلبات الصندوق .
- الاستمرار في تطوير مكتبة الصندوق باعتبارها مركزا للمعلومات والتوثيق بما يفي بمتطلبات واحتياجات الصندوق .

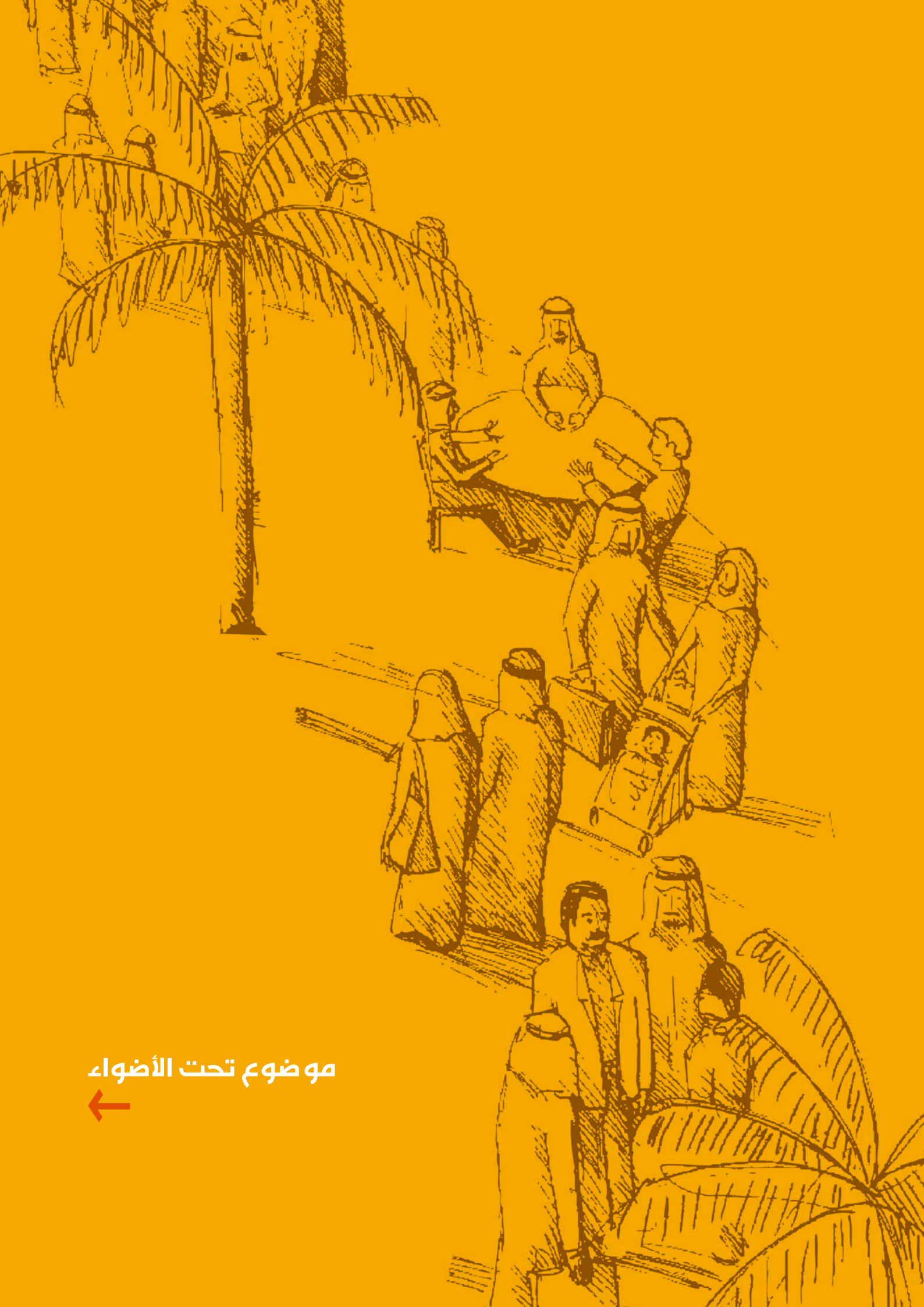

موضوع تحت الأضواء

موضوع تحت الأضواء:

الأمن وأثره على الاقتصاد الوطني

حتى مطلع التسعينيات من القرن العشرين، لم تكن مسألة الأمن (Security) مثارة بالقوة التي هي عليها الآن. ولهذا شهد الاقتصاد العالمي أفضل معدلات نموه خلال فترة التسعينيات. إلا أنه ومنذ مطلع الألفية الميلادية الثالثة تصاعد الحديث عن الأمن وانعكاساته التنموية. وكان لأحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١م وما تلاها من تحولات وحروب وتقلبات في الكثير من مناطق العالم انعكاسات بالغة التأثير سواء على مستوى معدل نمو الاقتصاد العالمي أو على معدلات النمو في بلدان ومناطق معينة كالولايات المتحدة والاتحاد الأوربي والعديد من دول شرق وجنوب شرق آسيا.

فبعد عقد من الاختلالات والحوادث الإرهابية التي ضربت أغلب دول العالم وما تلاها من حروب، باتت قضية الأمن والاستقرار الأمني في مقدمة أولويات خبراء التنمية. فبالنظر إلى علاقة الارتباط بين الأمن والتنمية، تؤكد التجارب والواقع المقارن على أنه على مستوى العالم تتراجع معدلات نمو الاقتصاد العالمي مع التقلبات الأمنية، كما أنه على مستوى الدول، نجد أن المجتمعات التي تفتقر إلى الاستقرار الأمني تعايش أدنى معدلات التنمية، حيث أن غياب الاستقرار الأمني يخلق بيئة طاردة لأي نشاط تنموي، ومن ثم تعاني من هروب رؤوس الأموال وعزوف الاستثمار الأجنبي عن القدوم إليها، بل وهجرة الكفاءات منها للمناطق الآمنة.

وفي ضوء سعي المملكة لتحقيق طفرة تنموية كبيرة، وطموحها لأن تصبح واحدة من أكبر عشر دول على مستوى العالم جذباً للاستثمار، نستعرض في هذا المقال العامل الأمني وأثره على التنمية وتدفقات الاستثمار مع التركيز على التجربة السعودية بهذا الخصوص .

أثر الأوضاع الأمنية على التنمية وتدفقات الاستثمار

بالنظر إلى معدلات نمو الاقتصاد العالمي، وكما هو موضح في الجدول (٢)، شهد الناتج الإجمالي العالمي نموا متصاعداً حتى عام ٢٠٠٠م، إلا أنه ومنذ عام ٢٠٠١م وحتى عام ٢٠٠٣م (وهي الفترة التي شهدت أحداث سبتمبر والحرب على كل من أفغانستان والعراق) تراجعت معدلات النمو العالمي إلى أدنى مستوياتها، ثم نهضت معدلات النمو من جديد مع نهاية عام ٢٠٠٤م. وهذا يعكس بوضوح مدى الارتباط بين أوضاع الأمن عالمياً وبين المؤشرات التنموية، حيث كان الأداء على مستوى مجموعات الدول واضح الدلالة وسريع الاستجابة للأحداث الأمنية. ففي الدول المتقدمة، بعد أن بلغ معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي حوالي ٣,٩٪ في عام ٢٠٠٠م، هبط إلى ١,٢٪ و ١,٥٪ و ١,٩٪ في الأعوام ٢٠٠١م و٢٠٠٢م و ٢٠٠٣م على التوالي، ثم عاود المؤشر الارتفاع من جديد مع نهاية ٢٠٠٤م، حيث سجل معدل نمو بلغ ٢,٣٪. وبالنسبة للدول حديثة التصنيع في آسيا، والتي تشهد أعلى معدلات النمو عالمياً، فبعد أن بلغ معدل النمو فيها ٧,٩٪ عام ٢٠٠٠م هبط إلى ١,١٪ ثم ٥,٣٪ ثم إلى ٣,٢٪ في الأعوام ٢٠٠١م و ٢٠٠٢م و ٢٠٠٣م على التوالي.

٢٠٠٦م	٢٠٠٥م	٢٠٠٤م	٢٠٠٣م	٢٠٠٢م	٢٠٠١م	٢٠٠٠م
نمو الناتج الإجمالي العالمي						
٣,٨	٣,٤	٣,٩	٢,٧	١,٨	١,٥	٤,١
نمو الناتج الإجمالي في الدول المتقدمة *						
٢,٩	٢,٦	٣,٢	١,٩	١,٥	١,٢	٣,٩
نمو الناتج المحلي في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا						
٥,٦	٥,٧	٥,٥	٦,٤	٤,١	٣,٠	٥,٣
نمو الناتج الإجمالي في الدول حديثة التصنيع						
٥,٣	٤,٥	٥,٩	٣,٢	٥,٣	١,١	٧,٩
نمو تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر عالمياً						
٣٨	٢٨,٩	٢٧,٤	٩,٧-	٢١,٠-	٤٠,٨-	٢٩,١

* وتشمل مجموعة الولايات المتحدة واليابان ودول الاتحاد الأوروبي .

جدول ٢: بعض المؤشرات الاقتصادية العالمية خلال الفترة من ٢٠٠٠م حتى ٢٠٠٦م (٪)
المصدر : قاعدة بيانات صندوق النقد الدولي والأنكتاد، سنوات متفرقة.

وفيما يختص بتدفقات الاستثمار العالمي، اتضح أن هنالك علاقة شديدة الارتباط بين الأوضاع الأمنية وبين تدفقات الاستثمار العالمي (FDI Inflows)، إذ بعد الطفرة الكبرى في تدفقات الاستثمار العالمي في العام ٢٠٠٠م والتي بلغت ١,٣ تريليون دولار، هبطت تلك التدفقات بنهاية ٢٠٠١م بنسبة ٤٠,٨٪ نظراً لأحداث سبتمبر، ثم شهدت هبوطاً آخر بنهاية ٢٠٠٢م بنسبة ٢١٪ مقارنة بعام ٢٠٠١م، ثم هبطت بنسبة ٩,٧٪ بنهاية ٢٠٠٣م، ثم عاودت مؤشرات تدفقات الاستثمار العالمي الصعود في السنوات التالية، إذ نمت بمعدل ٢٧,٤٪ في العام ٢٠٠٤م، و٢٨,٩٪ في العام ٢٠٠٥م، ثم بلغت قيمة التدفقات بنهاية ٢٠٠٦م حوالي ٩١٦ مليار دولار بمعدل نمو بلغ ٣٨٪ . وأخيراً وبحسب بيانات تقرير الاستثمار العالمي لعام ٢٠٠٧م، بلغت تدفقات الاستثمار العالمي ١,٣٠٦ مليار دولار وهي طفرة تقارب تلك التي شهدها العالم قبل أحداث سبتمبر.

وفيما يخص منطقة الشرق الأوسط، وعلى الرغم من أنها تنعم بالعديد من المزايا التي تفتقر إليها أغلب مناطق العالم، حيث وفرة الموارد الطبيعية والموقع الجغرافي الذي يتوسط قارات العالم والموارد البشرية، بالإضافة إلى التنوع المناخي لدول المنطقة...الخ، إلا أن كل هذه المزايا لم تشفع للمنطقة، حيث أنها تعتبر من أدنى مناطق العالم من حيث معدلات النمو الاقتصادي، وأعلى مناطق العالم من حيث معدلات البطالة خاصة بين الشباب، كما أنها لا تزال من أعلى مناطق العالم من حيث معدلات الأمية، هذا بالإضافة إلى أنها من أدنى مناطق العالم من حيث تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

ويمكن تفسير هذا الوضع المتناقض بين إمكانات المنطقة وواقعها التنموي بأنه على مدى أكثر من خمسين عاماً، وجهت أغلب دول المنطقة الكثير من مخصصات الإنفاق العام نحو التسلح ومحاربة الإرهاب والحروب المتتالية. فوفقاً للتقارير الدولية، تنفق الدول العربية سنوياً حوالي ٥٠ مليار دولار على مشترياتها من السلاح منذ بداية التسعينات، في وقت توجه فيه باقي مناطق العالم الإيرادات للاستثمار في القطاعات التنموية. فهذه المخصصات السنوية لو كانت قد وجهت إلى استثمارات تنموية مدنية لتغيرت المؤشرات التنموية للكثير من الدول العربية نحو الأفضل. كما أن الوضع الأمني غير المستقر في المنطقة جعل أغلب المستثمرين ينظرون إليها على أنها منطقة حرب. ففي العام ٢٠٠٠م والذي بلغت فيه تدفقات الاستثمار العالمي حوالي ١,٣ تريليون دولار، نجد أن حصة المنطقة بأكملها لم تتعدّ الـ ٧ مليار دولار. كما لوحظ أنه خلال العامين التاليين لأحداث الحادي عشر من سبتمبر، شهدت حصة الدول العربية انخفاضاً كبيراً إلى ما دون الـ ٥ مليار دولار، ثم عادت إلى الصعود بعد أن انتهت الحرب على العراق.

ونخلص مما سبق إلى أنه بتحقق الأمن يتحقق الاستقرار الذي يوفر بيئة خصبة للتنمية. ولهذا وخلال سنوات التقلبات الأمنية بعد أحداث سبتمبر وما تلاها من حروب، تدهورت مؤشرات الاقتصاد العالمي، حيث تجلت بوضوح علاقة الارتباط بين الأمن والتنمية. وقد انطبقت علاقة الارتباط تلك على مختلف مناطق ودول العالم، ومنها منطقة الشرق الأوسط، التي سجلت أدنى معدلات النمو مقارنة بمناطق العالم الأخرى، كما سجلت أدنى معدلات تدفقات الاستثمار في العالم. وفي المقابل، وبعد أن تحسنت الأوضاع الأمنية خلال العامين الأخيرين بدأت دول المنطقة تشهد تعافياً في معدلات النمو، وفي تدفقات الاستثمار. ومن المؤكد أن تغير المؤشرات التنموية يأتي نتيجة لتأثير العديد من العوامل، إلا أنه لا يمكن إغفال العامل الأمني كعامل محوري ومؤثر في تطور المؤشرات التنموية.

الأمن والتنمية في المملكة العربية السعودية

لا يوجد مجتمع على مستوى العالم لا يعرف الجريمة وإن تفاوتت حدة معدلات الجريمة من مجتمع إلى آخر، إلا أن تفشي واستشراء معدلات الجريمة يخلق حالة من عدم الاستقرار الأمني، ومن ثم يعصف بجهود التنمية. وبناءً عليه، وفي ضوء سعي المملكة لتحقيق نهضة تنموية شاملة، كان لابد من التعرف على واقع الأوضاع الأمنية في المملكة وانعكاساتها على مستقبل عملية التنمية. وفي سبيل تبيان ذلك، فإنه يتوجب علينا إستعراض واقع الوضع الأمني في المملكة بحسب المؤشرات المحلية والدولية، ثم للمؤشرات التنموية للمملكة خلال فترة القياس.

أ- واقع الوضع الأمني في المملكة حسب المؤشرات المحلية والدولية:

أثرت الأوضاع الأمنية في منطقة الشرق الأوسط سلباً على المؤشرات التنموية لدول المنطقة، والمملكة ليست استثناءً في هذا الخصوص حيث أنها جزء من المنطقة التي يطلق عليها مسمى منطقة حرب (War Zone) ، إذ أن حالة عدم الاستقرار تلك قد أفقدت المملكة الكثير من الفرص واضطرتها إلى تخصيص جزء كبير من الموارد لمكافحة الإرهاب والإنفاق العسكري ، بدلاً من توجيه تلك المخصصات نحو القطاعات التنموية. إلا أنه بالنظر إلى المؤشرات الأمنية الداخلية بحسب الإحصاءات المحلية (الكتاب الإحصائي لوزارة الداخلية) والدولية (إحصاءات الأمم المتحدة – مكتب المخدرات والجريمة) نجد أن المملكة في وضع أمني جيد يضمن لها تحقيق انطلاقة تنموية كبرى. فكما هو موضح في الشكل رقم (١٠)، واعتماداً على بيانات الكتاب الإحصائي لوزارة الداخلية، شهدت المملكة خلال السنوات الست الماضية تراجعاً ملحوظاً في معدلات الجريمة على الرغم من الزيادة الكبيرة في أعداد السكان خلال تلك الفترة. فقد شهدت معدلات الجريمة نمواً بلغ ١٩٪ عام ١٤٢١ هـ ثم بدأت تشهد تراجعاً تدريجياً إلى أن

بلغت (-١٪) بنهاية عام ١٤٢٦هـ . وبهذه المؤشرات تكون المملكة على نقيض أغلب دول العالم والتي تشهد في الوقت الراهن تصاعداً في معدلات الجريمة.

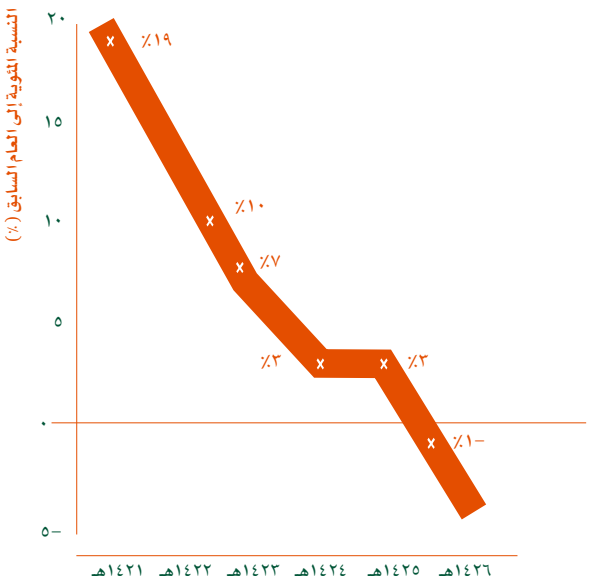

الشكل (١٠) معدل نمو الحوادث الجنائية من عام ١٤٢١هـ حتى عام ١٤٢٦هـ
المصدر: الكتاب الإحصائي لوزارة الداخلية، الثاني والثلاثون لعام ١٤٢٦هـ.

و يوضح الجدول (٣) توزيع الجرائم حسب نوع الجريمة في عام ١٤٢٦هـ ، ويلاحظ أن جرائم الأموال تستحوذ على حصة الأسد بنسبة ٤٥٪ من إجمالي الجرائم المرتكبة عام ١٤٢٦هـ . وجرائم الأموال تحديداً لها تأثير مباشر على عملية التنمية والاستثمار نظراً لأن المستثمر بحاجة إلى الشعور بأن استثماراته مؤمنة ضد أي اعتداء.

نوع الجريمة	التوزيع حسب الجنسية (٪)		النسبة ٪	عدد الجرائم
	مقيم	سعودي		
الاعتداء على الأموال	٤٥	٥٥	٤٥	٣٩٦٠٩
الاعتداء على النفس	١٨	٨٢	١٧	١٥٤٩٢
المتنوعة	٤٧	٥٣	١٤	١٢٦٨٢
الأخلاقية	٥٥	٤٥	١٣	١١٧٨٣
المسكرات	٣١	٦٩	١٠	٩٠٤٣
الإجمالي	٣٩	٦١	١٠٠	٨٨٦٠٩

جدول ٣: توزيع الجرائم المرتكبة في عام ١٤٢٦هـ بحسب النوع وجنسية مرتكبها (٪)
المصدر: الكتاب الإحصائي لوزارة الداخلية، الثاني والثلاثون لعام ١٤٢٦هـ.

يمثل المقيمون ٢٧٪ من إجمالي سكان المملكة حسب إحصاءات عام ١٤٢٦هـ، إلا أنهم يشكلون ٣٩٪ من إجمالي الجرائم المرتكبة، وتشهد حصتهم نمواً ملحوظاً عاماً بعد أخر. ففي عام ١٤٢٣هـ، كانت حصتهم من إجمالي الجرائم المرتكبة في حدود ٣٧٪ ثم ارتفعت إلى ٣٩٪ في العام ١٤٢٦هـ مما يدل على أن إجرام المقيمين يشهد نمواً ملحوظاً في وقت تتراجع فيه معدلات الجريمة في المملكة وهذه مؤشرات لها دلالات كبيرة بشأن انعكاسات هيكل العمالة المقيمة على الأمن والجريمة في المملكة ومن ثم التنمية الاقتصادية.

كما لوحظ أن المقيمين في جرائم الأموال والجرائم الأخلاقية تحديداً يستحوذون على نسبة كبيرة ، إذ بلغت حصتهم ٤٥٪ من جرائم الأموال، و ٥٥٪ من الجرائم الأخلاقية ، و٤٧٪ من الجرائم المتنوعة. وتشهد حصة المقيمين من هذه النوعية من الجرائم تطوراً كبيراً يستحق الدراسة والمعالجة حتى لا تتضرر عملية التنمية. وبالنظر إلى التجارب المقارنة نجد أن الوضع على خلاف ذلك حيث أن حصة الأجانب في الجرائم المرتكبة سواء في الولايات المتحدة أو اليابان أو بريطانيا أقل بكثير من نسبتهم من السكان وسبب ذلك أن تلك الدول تتبع سياسات انتقائية في اجتذاب الأجانب.

وفيما يختص بمؤشرات الجريمة في المملكة، اتضح أن هنالك توافقاً بين المؤشرات الدولية (الأمم المتحدة) والمؤشرات المحلية بشأن معدلات نمو الجريمة. فالمملكة وفقاً لإحصاءات الأمم المتحدة تعتبر من أدنى دول العالم من حيث معدلات الجريمة بمختلف أشكالها ، وفي ذلك رسالة واضحة للعالم بأن المملكة توفر الأمن والأمان للمستثمرين والمعنيين بالتنمية . ففي جرائم مثل القتل العمد احتلت المملكة المرتبة (٦١) من بين (٦٢) دولة ، كما أنه في جرائم النصب والاحتيال احتلت المرتبة (٦١) من بين (٦١) دولة ، وفي جرائم السرقة احتلت المرتبة (٦٠) من بين (٦٢) دولة . وبصفة عامة احتلت المملكة المرتبة

(٥٨) عالمياً في مختلف الجرائم من إجمالي (٦٢) دولة شملها إحصاء الأمم المتحدة لعام ٢٠٠٤م .

وفيما يختص بالجرائم الإرهابية كانت المملكة قد تعرضت خلال السنوات العشر الماضية لأكثر من ٢٥ عملية إرهابية راح ضحيتها نحو ١٤٤ شخصا من المواطنين ورجال الأمن والوافدين . إلا أن السلطات الأمنية وقفت بالمرصاد لتلك الفئات الضالة، إذ ألقت القبض على أكثر من ٨٠٠ شخص من المتهمين بالإرهاب من جنسيات مختلفة ، وقد ترتب على تلك الحملة الناجحة تحسن كبير في الوضع الأمني، وهو ما انعكس في النهاية على المؤشرات التنموية في المملكة بالإيجاب .

ب- المؤشرات التنموية للمملكة في ضوء الأوضاع الأمنية الحالية:

شهدت المؤشرات التنموية للمملكة تحسناً وتطوراً ملحوظاً خلال السنوات الست الماضية (٢٠٠١ – ٢٠٠٦م) ، وهي مؤشرات تعكس تحسن الوضع الأمني في المملكة. فكما أوضحنا سابقاً فإن المملكة وفقاً لمؤشرات وزارة الداخلية والمؤشرات الدولية تصنّف بين أقل دول العالم في معدلات الجريمة بل تشهد تراجعاً في الجريمة، وهو ما انعكس في النهاية إيجاباً على المناخ الاقتصادي للمملكة، إذ شهد الناتج المحلي الإجمالي تحسناً كبيراً يعزى في المقام الأول لتحسن أسعار النفط، ولهذا يصعب ربط مؤشر الناتج المحلي بالأوضاع الأمنية. ولكن لدينا مؤشر مهم، وبالغ الدلالة بشأن علاقة الارتباط بين الأمن والتنمية في المملكة وهو مؤشر تدفقات الاستثمار الأجنبي. فبعد أن كانت المملكة تستقطب نسبة ضئيلة من التدفقات ، بدأت تشهد طفرة كبيرة فيها (شكل ١١).

فقد أعلنت الهيئة العامة للاستثمار أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى المملكة نمت على نحو ملحوظ خلال السنوات الثلاث الماضية، وهو ما يوضح الميزات التنافسية للمملكة، حيث تركز معظم تلك الاستثمارات في مجال صناعة الطاقة ومشتقاتها. فكما هو موضح بالشكل (١١)، بلغت التدفقات الاستثمارية للمملكة في عام ٢٠٠٥م ١٢,٠٩٧ مليون دولار مقارنة بـ ١,٩٤٢ مليون دولار عام ٢٠٠٤م، ثم بلغت ١٨,٢٩٣ مليون دولار في عام ٢٠٠٦م. كما ارتفعت الاستثمارات المحلية إلى ١٢٥ مليار ريال بنهاية عام ٢٠٠٦م بمعدل نمو بلغ ٩٪. وفي ضوء تلك المؤشرات المتفائلة، وضعت الهيئة العامة للاستثمار خطة طموحة تسمى ١٠×١٠، أي أن تصبح المملكة بنهاية عام ٢٠١٠م واحدة من أكبر ١٠ دول جاذبة للاستثمار عالمياً. وما كان لهيئة الاستثمار أن تضع تلك التوقعات والخطط المتفائلة لولا اليقين من أن المناخ الاستثماري والأمني يشجع على ذلك.

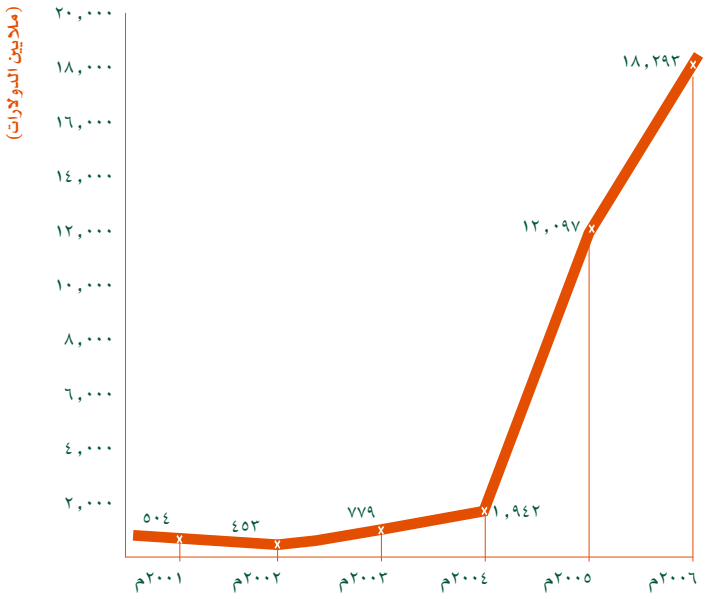

الشكل (١١) حجم الإستثمارات الأجنبية الواردة للمملكة (بالمليون دولار)
المصدر: الهيئة العامة للاستثمار: مسح الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

الخاتمة والمقترحات

في ضوء تنامي الاهتمام العالمي بالأمن وعلاقته بالتنمية، استعرضنا أولاً الأوضاع الأمنية وانعكاساتها على التنمية من خلال تحليل عدد من التجارب المقارنة وتبين لنا أن العلاقة شديدة الارتباط وقد تجلى ذلك في أحداث سبتمبر وما تلاها من أحداث ألقت بظلالها على المؤشرات التنموية العالمية والإقليمية. ثم قمنا بتحليل الحالة السعودية وتبين لنا أن المملكة تشهد تحسناً كبيراً في الأوضاع الأمنية وقد تأكد ذلك من خلال تحليلنا للمؤشرات المحلية والدولية، فالمملكة ورغم تضاعف أعداد السكان، تشهد تراجعاً في مؤشرات الجريمة، وعليه ومن منطلق تحليلنا للتجارب المقارنة وللتجربة السعودية تم التوصل إلى المقترحات التالية:

- ضرورة مواصلة الجهود من قبل الجهات المختلفة والمعنيين بالتنمية لتعريف الرأي العام السعودي بأهمية الحفاظ على استقرار الأوضاع الأمنية نظراً لما لهذا الاستقرار من انعكاسات تنموية بالغة الوضوح، ويمكن أن يتحقق ذلك بالبرامج الموجهة من خلال وسائل النشر والإعلام المختلفة و البرامج الدراسية في الجامعات والمعاهد العلمية والتعليم العام.
- توضح الإحصائيات أن نسبة الأجانب المقيمين في المملكة في حدود ٢٧٪ من إجمالي السكان إلا أن حصتهم من الجريمة تصل إلى ٣٩٪ من إجمالي عدد الجرائم بشكل عام و ٤٥٪ من جرائم الأموال و ٥٥٪ من الجرائم الأخلاقية، كما أن حصتهم من إجمالي الجرائم تتطور عاماً بعد آخر إذ ارتفعت من ٣٧٪ في عام ١٤٢٣هـ إلى ٣٩٪ في عام ١٤٢٦هـ.
- يشكل هيكل العمالة الأجنبية القائم تحدياً كبيراً سواء من المنظور الاقتصادي والتنموي أو من المنظور الأمني. لذا فمن المناسب وضع إستراتيجية وطنية جديدة للاستقدام تضع في الاعتبار كافة الدروس المستفادة من التجربة الماضية وكذلك التجارب المقارنة، لكي تصبح مساهمة الوافدين إيجابية على المستوى التنموي وحتى نضمن انخفاض معدلات الجريمة إلى أدنى مستوى ممكن.
- لاحظنا أن جرائم الأموال، والتي تعتبر وثيقة الصلة بالاقتصاد والتنمية، تستحوذ على حصة كبيرة (٤٥٪) من إجمالي الجرائم المرتكبة في المملكة، لذا وحتى نضمن استمرار مسيرة التنمية، لا بد من التعرف على أسباب تصاعد جرائم الأموال، وتقديم أساليب جديدة للحد من معدلاتها، لكي يكون المستثمر والمنتج في مأمن على ماله واستثماراته.

بيانات النشاط الإقراضي للصندوق

بيان رقم ١

بيان بعدد المشاريع الصناعية الجديدة الممولة
من الصندوق حسب القطاعات الفرعية

القطاع	١٤٢٧/١٤٢٨هـ	المجموع التراكمي
الصناعات الاستهلاكية:	١٠	٥٧٦
المواد الغذائية	٦	٢٦٣
المرطبات والمشروبات	١	٤٥
النسيج	١	٦٣
منتجات الجلود والمواد البديلة	–	٢٤
المنتجات الخشبية	–	١٤
الأثاث الخشبي	–	٥٠
منتجات الورق	٢	٨١
الطباعة	–	٣٦
الصناعات الكيميائية:	٢٠	٥١١
الكيماويات	١٠	٢٣٨
منتجات النفط والغاز	١	٢٥
منتجات المطاط	–	١٤
منتجات البلاستيك	٩	٢٣٤
صناعة مواد البناء:	١١	٣١٥
المنتجات الخزفية	١	١٠
منتجات الزجاج	٢	٥٤
مواد البناء الأخرى	٨	٢٥١
صناعة الأسمنت:	٤	٢٨
الصناعات الهندسية:	٢٣	٦٠٠
المنتجات المعدنية	١٤	٣٥٤
الماكينات والآلات	١	٨٤
المعدات الكهربائية	٨	١٠٩
معدات النقل	–	٥٣
الصناعات الأخرى	١	٣٨
المجموع	٦٩	٢٠٦٨*

* منها (٤٠١) مشروعاً تم إلغاء إلتزامات القروض المعتمدة لها.

بيان رقم ٢

بيان بقيمة القروض الصناعية المعتمدة
من الصندوق حسب القطاعات الفرعية
(بملايين الريالات)

القطاع	١٤٢٨/١٤٢٧هـ	المجموع التراكمي
الصناعات الاستهلاكية:	٨٤٩	١٢,٠٦٩
المواد الغذائية	٧٤٦	٥,٨٣٧
المرطبات والمشروبات	٣٤	١,١٣٨
النسيج	٢	٢,٠٤٠
منتجات الجلود والمواد البديلة	–	١٣٣
المنتجات الخشبية	–	٢٠٥
الأثاث الخشبي	–	٣٤١
منتجات الورق	٦٧	٢,١٦٠
الطباعة	–	٢١٥
الصناعات الكيميائية:	٣,٦٧٣	٢٥,٢١٧
الكيماويات	٣,٣٧١	٢٠,٣١٤
منتجات النفط والغاز	٢٤	١,٢٣٨
منتجات المطاط	–	٢١٧
منتجات البلاستيك	٢٧٨	٣,٤٤٨
صناعة مواد البناء:	٥١٠	٦,٥٥١
المنتجات الخزفية	١٥٢	٨٩٣
منتجات الزجاج	١٨	١,٩٢٠
مواد البناء الأخرى	٣٤٠	٣,٧٣٨
صناعة الأسمنت:	١,٦٢١	٨,٦١٥
الصناعات الهندسية:	١,٧٨٤	١٣,٧٦٦
المنتجات المعدنية	١,٥٤٧	١٠,٢٧٢
الماكينات والآلات	٥	٨٠٣
المعدات الكهربائية	٢٣٢	١,٧٧٠
معدات النقل	–	٩٢١
الصناعات الأخرى	١٠٧	٥٨٨
المجموع	٨,٥٤٤	٦٦,٨٠٦ *

* منها (٧,٣٥٧) مليون ريال تم إلغاء الإلتزام بها.

بيان رقم ٣

بيان بعدد المشاريع الصناعية الجديدة الممولة من الصندوق حسب مناطق المملكة

المنطقة	١٤٢٧/١٤٢٨هـ	المجموع التراكمي
الرياض	١٩	٧٦٤
مكة المكرمة	١٠	٥١٨
المدينة المنورة	٨	٧٣
القصيم	١	٥٠
المنطقة الشرقية	٢٩	٥٥٨
عسير	–	٣٠
تبوك	–	٨
حائل	–	١٦
جازان	–	١٧
نجران	١	١١
الباحة	–	٩
الجوف والحدود الشمالية	١	١٤
المجموع	٦٩	٢٠٦٨ *

* منها (٤٠١) مشروعاً تم إلغاء إلتزامات القروض المعتمدة لها.

بيان رقم ٤

بيان بقيمة القروض الصناعية المعتمدة من الصندوق حسب مناطق المملكة (بملايين الريالات)

المنطقة	١٤٢٧/١٤٢٨هـ	المجموع التراكمي
الرياض	١,٣٢٧	١٥,٠٧٢
مكة المكرمة	١,١٠٤	١٢,٧٤٥
المدينة المنورة	١,٢٦٤	٧,٠٦١
القصيم	٣٥	١,٢٨٧
المنطقة الشرقية	٣,٨٩٦	٢٧,٤٨٤
عسير	–	٥٩٧
تبوك	–	٤٩٠
حائل	–	٤٦
جازان	–	٧٢٠
نجران	٤٥٥	٦٢٦
الباحة	–	٢٨
الجوف والحدود الشمالية	٤٦٣	٦٥٠
المجموع	٨,٥٤٤	٦٦,٨٠٦ *

* منها (٧,٣٥٧) مليون ريال تم إلغاء الإلتزام بها.

صندوق التنمية الصناعية السعودي

ص.ب. ٤١٤٣ الرياض ١١١٤٩
المملكة العربية السعودية
هاتف: ٤٠٠٢ ٤٧٧ ١ ٠٠٩٦٦
فاكس: ٠١٦٥ ٤٧٩ ١ ٠٠٩٦٦

البريد الإلكتروني: sidf@sidf.gov.sa

التقرير السنوي ١٤٢٧/ ١٤٢٨ هـ
رقم الإيداع ١٦/٣٤١٨
ردمد: ٥٥٢٢ – ١٣١٩

صندوق التنمية الصناعية السعودي

www.sidf.gov.sa